

محددات التجارة الخارجية في الأردن

١٩٧٣-٢٠٠٠

إعداد
خالد محمد مصطفى السواعي

ب

المشرف

الدكتور بشير خليفة الزعبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الاقتصاد

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ٢٠٠٣

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
.....	رئيساً الدكتور بشير خليفة الزعبي
.....	عضواً الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر
.....	عضواً الدكتورة بثينة "محمد علي" المحتسب
.....	عضواً الدكتور عيد علي الزيود

شكر

الحمد لله على نعمه علي ورعايته وتوفيقه لي وعنايته بي.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لي العون والمساعدة وتمكيني

من إنجاز رسالتي هذه وأخص بالذكر الدكتور بشير خليفة الزعبي للتكرم

باشرافه على الرسالة والأستاذ الدكتور محمد صقر والدكتورة بثينة

المحتسب والدكتور عيد الزيود لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة والدكتور

تيسير الصمادي والأستاذ الدكتور محمد سواعي، والسيد تيسير سواعي

لدعمهم المتواصل لي، وللأسسة ريم نمر النابلسي.

وآخر دعوانا، أن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة،
وإلى والدي امدًا الله في عمرها،
وإلى زوجتي، وابني، حفظهم الله.

الملخص

محددات التجارة الخارجية في الأردن

٢٠٠٠-١٩٧٣

إعداد

خالد محمد مصطفى السواعي

المشرف

الدكتور بشير خليفة الزعبي

تناولت هذه الدراسة موضوع محددات التجارة الخارجية في الأردن خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠، وهدفت إلى تحليل الميزان التجاري وبيان خصائص قطاعي التصدير والاستيراد، من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، ودرجة التحرر الاقتصادي، وبيان أثر الصادرات على نمو الاقتصاد الأردني، وكذلك تقدير دالة الصادرات ودالة المستوردات على المستوى الكلي والجزئي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (Fully Modified OLS) في التقدير، وهذه المنهجية هي إحدى طرق تقدير التكامل المشترك (Cointegration). وتمتاز هذه الدراسة باستخدامها هذا الأسلوب لأول مرة في تحليل محددات التجارة الخارجية الأردنية والتي تتميز بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات.

ومن خلال هذه المنهجية أمكن قياس مرونة كمية الصادرات الوطنية السعرية (-٠,٦٦)، والمرونة الدخلية (٢,٣)، ومرونة سعر الصرف (١,٠٩) على المستوى الكلي، وكذلك الحال بالنسبة للمستوردات حيث بلغت مرونة كمية الطلب السعرية للمستوردات الكلية (-٠,٣٨١)، والمرونة الدخلية (١,٠٣) ومرونة سعر الصرف (-٠,٨٦٦)، وبيان أثر تخفيض العملة على الصادرات والمستوردات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات، منها الاهتمام بالصناعة الأردنية وتحسين نوعية المنتجات لخلق وضع تنافسي لزيادة حجم الصادرات والإلتزام بمعايير الجودة، وزيادة أوجه التعاون الاقتصادي العربي والعمل على التكامل الاقتصادي العربي، والإسراع في تطبيق اتفاقية السوق الحرة العربية الكبرى في هذه المرحلة وذلك لتوسيع الأسواق أمام الصادرات الأردنية، والتوسع في إقامة الصناعات المرتبطة بالفوسفات والبوتاس، وتنمية الحس الوطني تجاه استهلاك المنتجات المحلية.

المحتويات

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

٢	١-١- مقدمة
٣	٢-١- أهمية الدراسة
٤	٣-١- مشكلة الدراسة
٤	٤-١- أهداف الدراسة
٥	٥-١- فرضيات الدراسة
٥	٦-١- الدراسات السابقة
٩	٧-١- منهجية الدراسة

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الأردنية

١١	١-٢- تقديم
١١	٢-٢- أهمية التجارة الخارجية
١٩	٣-٢- التجارة الخارجية الأردنية
٢١	٣-٢-١- الصادرات
٢٢	٣-٢-١-١- التركيب السلعي للصادرات
٢٨	٣-٢-١-٢- التوزيع الجغرافي للصادرات
٢٩	٣-٢-٢- المستوردات
٣١	٣-٢-١-٢- التركيب السلعي للمستوردات
٣٦	٣-٢-٢-٢- التوزيع الجغرافي للمستوردات

الفصل الثالث: النموذج القياسي لمحددات التجارة الخارجية

٤٠	١-٣-١- تقديم
٤٢	٢-٣-٢- النموذج القياسي المستخدم في حالة الأردن
٥١	٣-٣-٣- البيانات والمتغيرات
٥٣	٣-٤-٤- تقدير المعادلات
٧٠	٣-٥-٥- آثار سعر الصرف على الميزان التجاري

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

٧٣	٤-١-١- النتائج
٧٥	٤-٢-٢- التوصيات
٧٨	المراجع والمصادر
٨٤	الملاحق
٩٦	ملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٨	درجة الارتباط بين معدل نمو الصادرات الوطنية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠ بالأسعار الثابتة (١٠٠=١٩٩٥)	١-٢
٥٤	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-Root test)، لجميع المتغيرات حسب معادلة انحدار (Dickey-Fuller) الموسع، ومعادلة (Phillips-Peron)	١-٣
٦١	نتائج تقدير معادلات الصادرات بطريقة (Fully-Modified OLS)	٢-٣
٦٩	نتائج تقدير معادلات المستوردات بطريقة (Fully-Modified OLS)	٣-٣

فهرس الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
١٤	الاتجاه لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠ بالأسعار الثابتة (١٩٩٥=١٠٠)	١-٢
١٥	الاتجاه العام لمعدلات نمو التجارة الخارجية بالاسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠.	٢-٢
٢١	الاتجاه العام لنسب العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠.	٣-٢
٢٢	الاتجاه العام لمعدل نمو الصادرات خلال الفترة من ١٩٧٣-٢٠٠٠	٤-٢
٣٠	الاتجاه العام لمعدلات نمو المستوردات خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠	٥-٢

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١- مقدمة

يُتسم الاقتصاد الأردني بصغر حجمه وانفتاحه على الخارج، الأمر الذي جعله شديد الحساسية لما يحدث حوله في المنطقة وفي العالم، وقد رافقته هذه السمة منذ بداية العشرينات من القرن الماضي، وكان الاقتصاد الأردني مرآة تعكس التطورات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط سواءً كان ذلك في أوقات الرواج أو الكساد، وقد نما هذا الاقتصاد بوتائر مرتفعة خلال النصف الثاني من السبعينات حتى بداية الثمانينات من القرن العشرين حينما كانت إقتصاديات منطقة الخليج العربي منتعشة، ووضعت الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وأقيمت المشاريع الطموحة، إلا أنه تأثر فيما بعد بالتراجع الذي ساد المنطقة آنذاك.

وعلى الصعيد العالمي يواجه الاقتصاد الأردني تحديات العولمة الاقتصادية مما يُحتمُّ عليه أن يتعامل مع الأسواق العالمية وأن يفتح عليها بطريقة تمكنه من البقاء، وذلك من خلال تحسين إنتاجيته، والعمل على تعزيز تعاونه الإقليمي لأن إقامة سوق إقليمي تعد الخطوة الأولى لدخول السوق العالمية، وعلى الرغم من أن الانطباع الموجود عن ضعف التعاون الإقليمي بين الدول العربية، إلا أن الأردن وبالتعاون مع جامعة الدول العربية يسعى لإنجاح تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والالتزام بما نص عليه البرنامج من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية.

أما عن قطاع التجارة الخارجية فيُعتبر المرآة التي تعكس كافة النشاطات الاقتصادية في الأردن فهو محصلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية حيث أنه يؤثر ويتأثر بها، إذ تعتمد مختلف القطاعات الاقتصادية على المستوردات من مختلف السلع الاستهلاكية والوسيطه والانتاجيه، كما وأصبحت حركة الصادرات تنمو بشكل ملحوظ، وتسعى الدولة لدعم هذا القطاع من خلال

مؤسسة تنمية الصادرات، لما لهذا القطاع من أثر واضح على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

١-٢- أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية قطاع التجارة الخارجية كأحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأردني، باعتباره محصلة التطورات في شتى النشاطات الاقتصادية، ورافداً رئيسياً للسلع والمواد الخام للقطاع الصناعي والقطاع التجاري ولما للصادرات من اثر واضح على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

وازدادت أهمية هذا القطاع بتبني الدولة الدخول في منظمة التجارة العالمية منذ ظهورها كخليفة لاتفاقية (الجات) في أواخر عام ١٩٩٤، والتي من أهم أسسها تحرير التجارة من القيود الجمركية وغير الجمركية، وما ينعكس على الاقتصاد الأردني إيجاباً وسلباً، وعلى المنتجات الأردنية وعلى حركة الصادرات والمستوردات، وما تخلقه من منافسة شديدة لدخول المنتجات الأردنية للسوق العالمية في ظل تحرير التجارة ومبدأ حماية الملكية الفكرية وجودة المنتج وانعكاسات الأسعار، والالتزام بالمواصفات والمقاييس العالمية، وكذلك هو الحال بالنسبة لاتفاقية الشراكة الأوروبية مع ما تتيحه هذه الاتفاقية من فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الأردنية، وإعفائها من الرسوم الجمركية حين دخولها الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة التي دخلت قيد التنفيذ مؤخراً بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل هذه الأهمية لهذا القطاع وأهمية الدراسات القياسية التطبيقية عليه، فإن الاهتمام بدراسة محددات التجارة الخارجية في الأردن، والعوامل المؤثرة على الصادرات والمستوردات

كالأسعار النسبية والدخل القومي وسعر الصرف فإن الحاجة ملحة لدراسة قياسية حديثة لتحليل العوامل المؤثرة على الاستيراد -الداخلية والخارجية-، وكذلك العوامل المؤثرة على الصادرات.

١-٣- مشكلة الدراسة

وبما أن الاقتصاد الأردني يمتاز بصغر حجمه وتأثره بالمحيط من حوله، وانفتاحه على العالم الخارجي الذي يمتاز بتكتلات اقتصادية كبيرة تربطها المصالح المشتركة للدول المشاركة فيها، أصبحت العلاقات في هذا العالم متشابكة ولا يستطيع أي اقتصاد أن يعيش بمعزل عن الدول الأخرى، وفي ظل هذا الجو يعيش الاقتصاد الأردني ويتفاعل معه، ويتعامل مع الأسواق العالمية وينفتح عليها، وهذا في حد ذاته يشكل تحدياً صعباً أمام انسياب التجارة الخارجية في ظل إزالة كافة القيود من أمامها، وهل تستطيع دول صغيرة مواجهة هذا السيل والسير في ركابه وأن تكون عضواً فاعلاً فيه مع الحفاظ على كيانه دون أن يؤثر ذلك سلباً على صناعته وصادراته وتنظيم مستورداته والحفاظ على قدر متوازن من العجز في الميزان التجاري؟ لهذا فإننا نحتاج تقدير المرونة السعرية والمرونة الدخلية ومرونة سعر الصرف لبيان محددات الصادرات والمستوردات الأردنية الداخلية والخارجية، وهل أننا نعتمد على عرض الصادرات الأردنية أم الطلب الخارجي على هذه الصادرات، لكي يتفاعل الاقتصاد الأردني مع العالم من حوله بناءً على طبيعة العوامل المؤثرة على تجارته الخارجية.

١-٤- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أ- تحليل الميزان التجاري وبيان سماته.

ب- تقدير دالة المستوردات السلعية الكلية والجزئية في الأجل الطويل حسب التصنيف الدولي للتجارة الدولية (SITC).

ج- تقدير دالة الصادرات السلعية الكلية والجزئية في الأجل الطويل حسب التصنيف الدولي للتجارة الدولية (SITC).

د- تقدير مرونة الطلب على الصادرات والمستوردات السلعية في الأجل الطويل.

هـ- تحليل الآثار المتوقعة الناتجة عن تخفيض سعر الصرف على الصادرات والمستوردات السلعية في الأجل الطويل.

١-٥-٥ - فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

أ- انخفاض مرونة الطلب السعرية على الصادرات الوطنية وعلى المستوردات في الأجل الطويل.

ب - ارتفاع مرونة الطلب الدخلية على الصادرات الوطنية وعلى المستوردات في الأجل الطويل.

ج - تخفيض قيمة العملة يؤثر بشكل إيجابي على الصادرات وبشكل سلبي على المستوردات في الأجل الطويل.

١-٦-١ - الدراسات السابقة

إن أهم الدراسات التي لها علاقة مع الدراسة الحالية هي كما يلي:

أ- دراسة حسين طلافحة (١٩٨٩)، "الميزان التجاري الأردني للفترة ١٩٦٧-١٩٨٥": هدفت الدراسة إلى تحليل الميزان التجاري الأردني من حيث محددات الصادرات والمستوردات وتمويل العجز في الميزان التجاري، لتحديد أسباب هذا العجز وبالتالي محاربتة، وعرض تطور العجز فيه منذ عام ١٩٣٦، وتحديد معالم سياسة تخفيض وتمويل العجز فيه، وتحديد الخطوط العريضة لسياسة تشجيع الصادرات المناسبة. وخلصت إلى أن الصادرات الأردنية قليلة المرونة بالنسبة لسعر الصرف، كما أنها تعتمد على المستوردات بشكل كبير، في حين أن المستوردات الإجمالية تعتمد بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، ولا تتأثر بسعر الصرف، إلا أن المستوردات من المواد الخام والسلع الاستهلاكية تتأثر عكسياً بسعر الصرف ولكن بشكل ضعيف، بالإضافة إلى انخفاض مرونة كمية المستوردات الإجمالية بالنسبة للأسعار العالمية، ويعود ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات، كما بينت الدراسة أن أكثر من نصف الصادرات الأردنية هي من السلع الاستهلاكية وحوالي الثلث من المواد الخام، أما المواد المصنعة فتشكل أقل من ١٠٪ من إجمالي الصادرات، لذلك فإن أكثر من نصف الصادرات الأردنية تجد طريقها إلى الأسواق العربية المحيطة، أما بالنسبة للمستوردات يمكن القول أن كلاً من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والمواد الخام تشكل تلك المستوردات وأن غالبية المستوردات الأردنية من المنتجات الأوروبية أو العربية.

ب- دراسة زكيه مشعل (١٩٩٩)، "محددات التجارة الخارجية في إسرائيل": هدفت الدراسة إلى تحديد محددات الصادرات والمستوردات الإسرائيلية للفترة ١٩٨٠-١٩٩٦، من خلال تقدير دالتي المستوردات والصادرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وخلصت إلى أن أسعار الصرف والأسعار النسبية لم تكن ذات فعالية في تحسين الميزان التجاري، كما وبينت أن مرونة الصادرات قد كانت عالية وجوهرية إحصائياً بالنسبة للرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الدول

الأجنبية وللمستوردات من مدخلات الإنتاج، أما المستوردات الإجمالية فلها مرونة عالية وجوهرية إحصائياً بالنسبة للنتائج المحلي، وللاستثمار الأجنبي وللرقم القياسي لأسعار المستوردات والتحويلات للقطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى ضعف اعتماد تجارة إسرائيل الخارجية على قوى السوق في تحسين العجز في الميزان التجاري.

ج- دراسة (Mohsin Khan (1974)، "الطلب على الاستيراد والتصدير في الأقطار النامية": هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دوال الطلب على الاستيراد والتصدير لخمسة عشر دولة نامية، واختبار فرضية أن التغيير في أسعار السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها ذات تأثير على تدفقات التجارة لتلك الأقطار، أما الأقطار التي تم دراستها هي: الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الأكوادور، غانا، الهند، المغرب، باكستان، البيرو، الفلبين، سيرلانكا، تركيا، الأروغواي، ولم يكن الأردن من ضمنها، وكانت فترة الدراسة للأعوام ١٩٥١-١٩٦٩ وعلى أساس سنوي. وخلصت الدراسة إلى أن الأسعار تلعب دوراً مهماً في محددات الاستيراد والتصدير للأقطار النامية، وكان حجم مرونة الأسعار المقدر ذات اعتبار لهذه الدول وهذا ما أشار إليه مارشال- ليرنر حول نجاح تخفيض العملة.

د- دراسة (Abdelhak S. Senhadji and Claudio E. Montenegro (1999)، "تحليل السلاسل الزمنية لمعادلات الطلب على التصدير: تحليل مقطعي للأقطار": هدفت هذه الدراسة إلى تقدير مرونة الطلب على الاستيراد ل ٧٥ دولة نامية وصناعية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٣، ولم يكن الأردن من ضمنها، واستخدم أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. وخلصت إلى تقدير المرونات السعرية والدخلية لدالة الطلب على الصادرات لعينة من الدول الصناعية والنامية، وكانت المرونة السعرية والدخلية في المدى الطويل كما هو متوقع لإشارتها (السعرية سالبة، والدخلية

موجبة)، وفي أغلب الحالات كانت موثوقة إحصائياً، وكان معدل المرونة السعرية في المدى القصير قريباً من الصفر، وكان قريباً من الواحد الصحيح في المدى الطويل، وفي ٢٢ دولة كانت مرونة سعر الوحدة غير مرفوضة إحصائياً، ونفس الوضع بالنسبة لمرونة الدخل، ففي المدى القصير كانت المرونات الدخلية بالمعدل أقل من (٠,٥) بينما في المدى الطويل كانت المرونات بالمعدل (١,٥)، ففي ٣١ بلد كان تقدير المرونة الدخلية في المدى الطويل أكبر من (١)، وفي ٣٥ دولة كانت مرونة وحدة الدخل غير مرفوضة، لذا فإن الصادرات كانت ذات ثقة.

هـ- دراسة (Marian E. Bond (1982) ، "الطلب والعرض على الصادرات لمجموعة الدول النامية غير النفطية": هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج يبين تدفق الصادرات من مجموعة الأقطار النامية غير النفطية إلى مجموعة الأقطار المستوردة، وبيان أثر الكساد وسياسة الأسعار المحلية على نمو الصادرات، وأحتوى النموذج على معادلات لصادرات كل دولة من الأقطار النامية -مصنفة حسب مستوى دخلها- إلى الأقطار المستوردة، وبيان أثر تغيرات سعر الصرف الفعال والإنتاج على الصادرات، وذلك خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨١، وشملت الدراسة ٣٦ دولة ممثلة الأقطار المصدرة غير النفطية، ولم يكن الأردن من ضمنها. وخلصت الدراسة إلى أن صادرات الأقطار النامية غير النفطية أظهرت حساسية للتقلبات في الناتج القومي الإجمالي للأقطار الصناعية المستوردة في المدى القصير، وتراوحت معاملاتها بين ٠,٥ و ٢,٩١.

و- دراسة (Morris Goldstein and Mohsin S. Khan (1976) ، "تغيرات السعر والطلب على المستوردات": هدفت هذه الدراسة إلى تقدير معادلات الطلب على المستوردات الكلية ل ١٢ دولة صناعية، باستخدام بيانات فصلية للمتغيرات خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٧٣، واختبار مرونة الاستيراد بالنسبة للأسعار النسبية. وخلصت إلى أن الطلب على المستوردات الكلية خلال فترة

الدراسة كانت حساسة للأسعار النسبية لثمانى دول منها، وكانت تتراوح بين (٠,٦-٠,٨)، وكذلك التغيرات فى الدخل الحقيقى كانت ذا تأثير على الطلب على المستوردات الكلية.

١-٧- منهجية الدراسة

تم استخدام الأسلوب الوصفى فى تحليل الميزان التجارى - الصادرات والمستوردات السلعية - إلى جانب طرق القياس الاقتصادى باستخدام منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً لفيليبس والتي استخدمت فى عدة دراسات بعد عام ١٩٩٢، واستخدمت هذه المنهجية لأول مرة فى دراسة قياسية على الاقتصاد الأردنى فى هذه الدراسة.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية الأردنية

الفصل الثاني

التجارة الخارجية الأردنية

٢-١-١ تقديم

يتضمن هذا الفصل بيان أهمية التجارة الخارجية، وبيان درجة انفتاح الاقتصاد الأردني على الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تحليل وصفي للتجارة الخارجية في الأردن خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠، من حيث هيكلها السلعي، واتجاهاتها، وعجز الميزان التجاري.

٢-٢-٢ أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد الأردني واقتصاديات العالم الخارجي، على المستوى العربي والإقليمي والعالمي؛ لما تتضمنه من تدفقات للسلع والخدمات من وإلى الأردن وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي.

كان دنيس روبرتسون أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو وذلك في مقالة نشرها عام ١٩٤٠، وبعده حاول نوركسه أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك النمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. (هاجن، ١٩٨٨)

في وقت مبكر من السبعينات من القرن الماضي أوضح (Balassa (1971، وغيره من الاقتصاديين، درجة الارتباط بين التجارة والنمو، وأظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، وكان من الواضح درجة الارتباط بين الصادرات والتنمية وبينت الأدبيات بأن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، وأن

زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضاً. (Lawaence and Weinstein, 1999)

ويرى رشيد (١٩٨٤) بأن هذا القطاع يتمتع بأهمية مميزة لما له قدرة على المساهمة في عملية التنمية، وأن أهمية التجارة الخارجية تبرز في دورها الآني لخلق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن، وبين الطلب الشديد المرونة، مقابل دورها الطويل المدى في المساهمة بتغيير هذا الواقع من خلال التأكيد على توفير متطلبات التنمية من السلع الاستثمارية اللازمة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي على نحو متناسب في إطار تحقيق المقاربة في الإنتاجية، لصالح بقية القطاعات خصوصاً السلعية منها وتنويع هيكلها الإنتاجي.

ويرى (جيلز وآخرون، ١٩٩٥) بأن الكثير من الدول النامية، لا يمكنها إنتاج سلع وخدمات تسهم في رفع مستوى الرفاهية أو التنمية بتكاليف مقبولة، وقد يزيد الطلب على المواد الغذائية عما هو ممكن إنتاجه محلياً، وهناك بعض الدول تحتاج إلى المواد الخام، وتحاول معظم دول العالم الثالث الحصول على معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية، تسهم الصادرات في عملية التنمية بما تدره من عملات أجنبية كعنصرٍ من عناصر الإنتاج، وبما تمثله من قدرة على شراء عناصر الإنتاج، لذلك فإن قدرة الدولة في الحصول على العملات الأجنبية من خلال تصديرها للسلع والخدمات، والعملات الأجنبية تحدد قدرتها على شراء السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد العالمي.

وبعد أن عرضنا العديد من الدراسات التي بينت أهمية وأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، سنبيين أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد الأردني وبيان مساهمتها بالنواتج المحلي الإجمالي، وبيان درجة الارتباط بين نمو التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن، وذلك

خلال الفترة ما بين ١٩٧٣-٢٠٠٠، وستكون جميع القيم المستخدمة بالأسعار الثابتة مقيمة بأسعار عام ١٩٩٥.

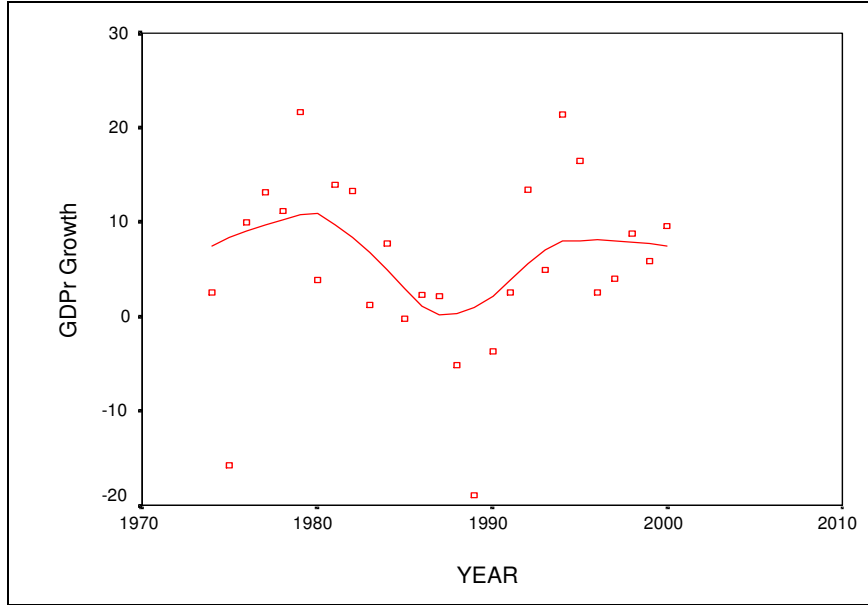
أولاً: نمو الناتج المحلي الإجمالي

تُظهر معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي -مقيماً بأسعار عام ١٩٩٥- وجود دورتين اقتصاديتين خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٠، أما بالنسبة للدورة الأولى امتدت خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، مدتها حوالي ٢٠ عاماً، أما الثانية فكانت خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، فأما الدورة الأولى فقد كانت بدايتها مع انطلاقة التنمية الاقتصادية في الأردن بعد عام ١٩٧٣ (خطة التنمية الثلاثية الأولى ١٩٧٣-١٩٧٥)، والخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)، حيث يشير الاتجاه العام لمعدلات النمو الاقتصادي إلى تزايدها خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٧,١٧٪، ووصلت إلى قمته مع عام ١٩٨٠، وبعدها دخل الاقتصاد الأردني في مرحلة التراجع وانخفض معدل نموه المتوسط إلى ٤,٣٣٪، إذا ما استثنينا عام ١٩٨٩ والذي انخفض فيه النمو بالأسعار الثابتة إلى معدل سالب قدره ١٨,٩٪ على أثر تخفيض قيمة الدينار الأردني مع نهاية عام ١٩٨٨، وإذا لم نستثنِ هذا العام من تحليلنا، فإن معدل النمو السنوي المتوسط هو ٢٪، كما أن الاقتصاد الأردني قد تأثر بالركود الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم إثر زيادة أسعار النفط العالمية في عام ١٩٧٩، إضافة للحرب العراقية الإيرانية خلال الثمانينات، وتزايد حجم المديونية الأردنية الخارجية، والتي تبعها تخفيض قيمة الدينار الأردني مع نهاية عام ١٩٨٨.

أما الدورة الثانية فقد بدأت في بداية التسعينات وما زالت، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو معتدلة خلال هذه الفترة، وهذا ما يُظهره الشكل البياني التالي:

شكل رقم (٢-١)

الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (١٩٩٥=١٠٠)



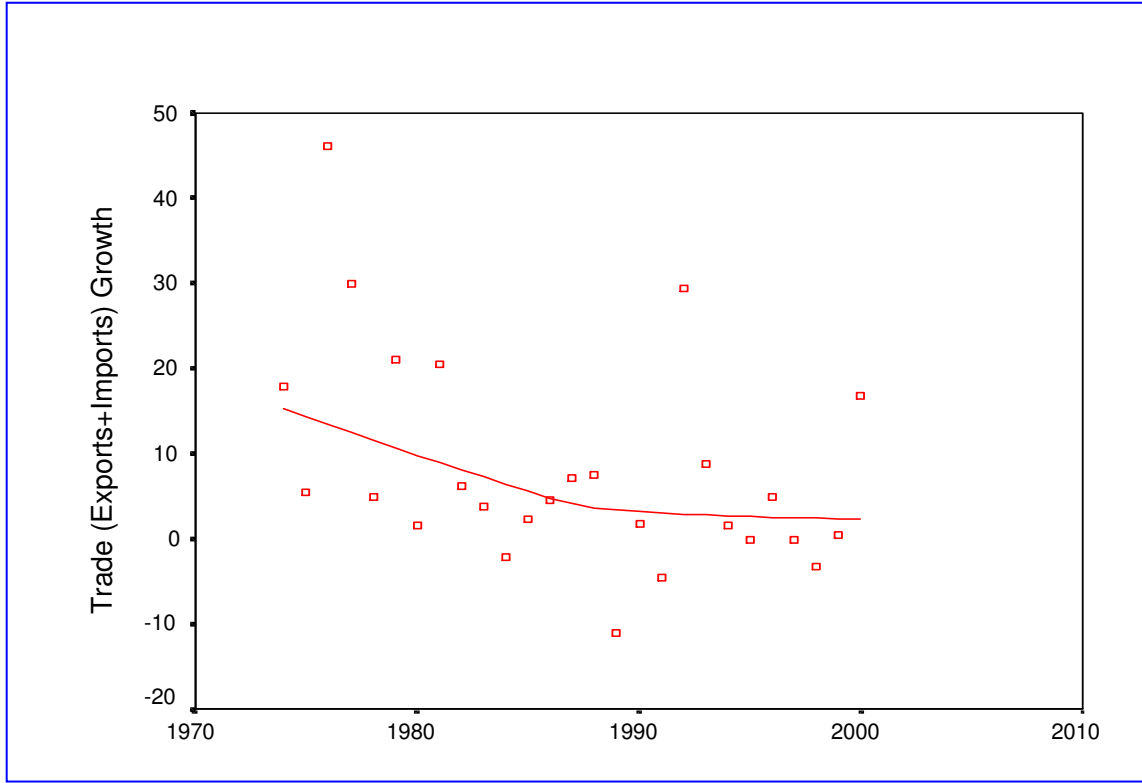
المصدر: رسم على أساس بيانات جدول رقم (١) في الملاحق

ثانياً: نمو التجارة الخارجية

يبين الاتجاه العام لإجمالي التجارة الخارجية السلعية (الصادرات الوطنية والمستوردات)، إلى تزايدها بشكل متناقص خلال فترة الدراسة، كما يوضحه الشكل البياني أدناه، على الرغم من زيادة حجمها بالقيم المطلقة، فقد كانت تنمو خلال السبعينات من القرن الماضي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٧,١٧٪ وكان ذلك مع انطلاقة التنمية الاقتصادية في الأردن، وزيادة معدلات نمو الدخل القومي أدت إلى زيادة حجم المستوردات من السلع والخدمات، أما خلال

الثمانينات فقد انخفض معدل النمو السنوي المتوسط للتجارة الخارجية إلى ٤,٠١٪ ثم إلى ٣,٨٨٪ خلال التسعينات.

شكل رقم (٢-٢): الاتجاه العام لمعدلات نمو التجارة الخارجية
بالأسعار الثابتة (١٩٩٥=١٠٠) خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠



المصدر: رسم على أساس بيانات جدول رقم (١) في الملاحق

ثالثاً: درجة الانفتاح الاقتصادي

يبين مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والمستوردات السلعية) منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، درجة انكشاف الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه، والذي يعبر عنه رياضياً كما يلي:

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{(الصادرات الوطنية + المستوردات) السلعية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

ويبين الجدول رقم (١) في الملحق، أن الاقتصاد الأردني، اقتصاد منفتح على العالم الخارجي بنسبة كبيرة وأن هذه النسبة لم تتخف عن ٥٠٪ منذ عام ١٩٧٥، بل فاقت ١٠٠٪ خلال عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣، وتشير الأرقام إلى أن الاقتصاد الأردني مرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاديات العالم الخارجي، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً بأنه اقتصاد صغير سريع التأثر بما يجري في منطقة الشرق الأوسط.

وخلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي، كانت نسب مساهمة إجمالي التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تشكل منحناً له قمتين، القمة الأولى والتي وصلت فيه أعلى مساهمة لإجمالي التجارة الخارجية في الناتج المحلي إلى ٨٠,٢٪ في عام ١٩٧٧، حيث بدأت التجارة الخارجية تساهم بتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية التي بدأت انطلاقتها بالخطة الثلاثية الأولى والتي تم تنفيذها خلال الأعوام ١٩٧٣-١٩٧٥، إضافة إلى ظهور الأنماط الاستهلاكية الناتجة عن فورة أسعار النفط بعد حرب تشرين ١٩٧٣، وزيادة تحويلات العاملين الأردنيين في دول الخليج العربي، ثم عادت نسبة المساهمة بالانخفاض إلى أن وصلت أدنى نسبة لها في عام ١٩٨٤ حيث كانت نسبتها تشكل ٦٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال النصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي، اتسمت نسبة المساهمة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وكانت تتراوح بين ٦٧-٧٠٪، وبدأت بالارتفاع من عام ١٩٨٦ حيث وصلت نسبتها إلى ٧٤,٦٪، وارتفعت بشكل حاد إلى ٨٤,٥٪ في عام ١٩٨٨، أثر تخفيض قيمة الدينار الأردني في نهاية العام، وواصلت الارتفاع إلى أن وصلت إلى ٩٢,٦٪ في عام ١٩٨٩.

أما القمة الثانية لنسب مساهمة إجمالي التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد كانت أعلى من القمة الأولى، وفاقت النسبة الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام

١٩٩٣ حيث وصلت إلى ١٠٧,٧٪، نتيجة لحرب الخليج الثانية واعتماد العراق على الأردن في مستورداته، حيث كان المنفذ الوحيد له لتوفير احتياجاته من السلع والخدمات لذا فقد زادت المستوردات الأردنية لغايات توفير السلع للسوق العراقي، وتراوحت نسب المساهمة خلال هذا العقد بين ٦٨-١٠٧,٧٪، وكانت تتزايد خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣، إلا أنها عادت للتراجع من عام ١٩٩٤ وبلغت نسبتها ٩٠,١٪ إلى أن وصلت أدنى حد لها في عام ١٩٩٩ وشكلت ما نسبته ٦٣,٩٪، نتيجة تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي التي بدأت منذ عام ١٩٨٩، والتي كان من أهدافها تخفيض العجز في الميزان التجاري.

رابعاً: العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

شهدت العقود القليلة الماضية عدداً من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وقد اهتمت هذه الأبحاث النظرية والتطبيقية بتحديد دور الصادرات الوطنية في عملية النمو الاقتصادي، ودلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الإيجابي للصادرات الوطنية في تحقيق النمو الاقتصادي. (شوتر والريموني، ٢٠٠٠)

ولبيان طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن، تم حساب درجة الارتباط بين نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٩٥) خلال الأعوام ١٩٧٣-٢٠٠٠، وذلك لقياس قوة العلاقة بين الناتج المحلي ونمو الصادرات، ويُظهر الجدول رقم (٢-١) أن العلاقة بينهما هي إيجابية، لكنها ليست قوية، حيث أن درجة العلاقة بينهما حسب معامل ارتباط (Person) هي ٠,٣٦٦ وحسب معامل ارتباط

(Spearman) هي ٠,٤٥٦، وهذا يشير إلى أن الصادرات السلعية وحدها ليست قادرة على تمويل التنمية، وغير كافية لتحقيق النمو على الرغم من الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط.

جدول رقم (٢-١): درجة الارتباط بين نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠ (بالأسعار الثابتة)

نوع الارتباط	درجة الارتباط بين نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج المحلي الإجمالي
ارتباط بيرسون (r)	٠,٣٦٦
ارتباط سبيرمان (rh)	٠,٤٥٦

المصدر: حسب الارتباط بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١) في الملاحق

وهذا ما تؤكدته دراسة حميدات والهزايمة (١٩٩٥)، حيث أظهرت أن قيمة معامل نمو الصادرات الوطنية الإجمالية بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو (٠,١٨)، أي أن زيادة معدل نمو الصادرات الوطنية بنسبة ٥,٥٦% تؤدي إلى زيادة معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ١%، وكذلك الزيادة في معدل نمو الصادرات الصناعية بمقدار ١% تؤدي إلى زيادة معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بمقدار ٠,١١% وبعبارة أخرى فإن زيادة معدل نمو الصادرات الصناعية بنسبة ٩,١% تؤدي إلى زيادة معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ١%.

وكذلك بين (Tyler (1981)، في دراسته التي حل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على ٥٥ دولة نامية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٧ ما توصلنا إليه من نتائج عن الأردن وهي لا تخرج عن النمط العام للأقطار النامية، وذلك من خلال قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمار ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية وباستخدام نموذج قياسي لدالة الإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن الصادرات، وأظهر التحليل أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية للأقطار النامية

متوسطة الدخل يساوي ٤٩٪ حسب بيرسون و ٤٧٪ حسب سبيرمان، وللاقطار النامية غير النفطية يساوي معامل الارتباط ٥٥٪ حسب بيرسون و ٥٠٪ حسب سبيرمان، أما النموذج القياسي فقد بين أن زيادة الصادرات بمعدل ١٧,٥٪ يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١٪، وللاقطار النامية غير النفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل ١٨,٢٪ يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١٪.

والخلاصة إن النتيجة التي توصلت إليها دراستنا والدراسات الأخرى، تؤكد وجود علاقة إيجابية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، لكنها ضعيفة.

٢-٣- التجارة الخارجية الأردنية

اتصفت التجارة الخارجية الأردنية بعجز الميزان التجاري المزمّن، فحجم المستوردات يفوق حجم الصادرات، فقد بلغ معدل تغطية الصادرات للمستوردات ما نسبته ١٨,٣٪ بالمتوسط خلال الفترة من عام ١٩٧٣ ولغاية ١٩٧٩، وارتفعت هذه النسبة إلى ٣٠,٢٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، مشيرة إلى تحسن أداء الميزان التجاري نتيجة تحسن الصادرات وزيادة حجمها، ثم ارتفعت إلى ٣٧,٨٪ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، وإلى ٣٨,٦٪ عام ٢٠٠٠. ورغم هذه الزيادة في معدل تغطية الصادرات للمستوردات خلال فترة الدراسة، إلا أن الصادرات لا زالت لا تستطيع أن تمول المستوردات وأن توفر الكميات اللازمة لها من العملات الأجنبية.

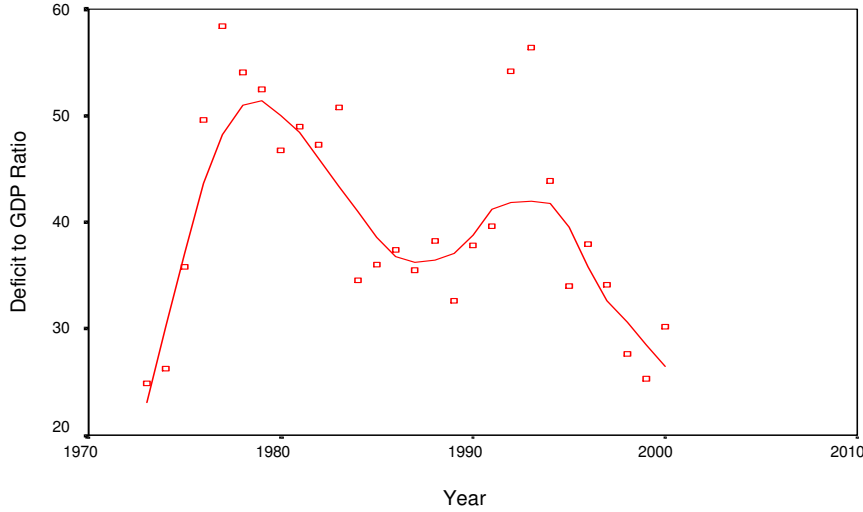
أما بالنسبة لعجز الميزان التجاري فقد ارتفع من ٤٠٧,٣ مليون دينار بالأسعار الثابتة في عام ١٩٧٣ إلى ١٢٥١,٧ مليون دينار في عام ١٩٧٩، وبمعدل نمو سنوي متوسط ٢١,٧٪، واستمر العجز خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي وبمعدلات نمو متواضعة مقارنة بالفترة التي سبقتها، وارتفع من ١١٥٨,٩ مليون دينار في عام ١٩٨٠ إلى ١٣١٨,٩ مليون دينار في

عام ١٩٨٨، وبمعدل نمو سنوي متوسط ١,٤٪، أما في عام ١٩٨٩ فقد انخفض العجز إلى ٩١٢,٤ مليون دينار نتيجة تخفيض قيمة الدينار الأردني في نهاية عام ١٩٨٨ بالإضافة إلى قرار منع استيراد بعض السلع منها سيارات الصالون لمنع تدفق العملات الصعبة للخارج والقيود التي وضعت لتحديد خروج العملات الصعبة. أما خلال فترة التسعينات فقد واصل العجز ارتفاعه بشكل متذبذب، وبمعدل نمو سنوي متوسط ٦,١٪، وارتفع العجز من ١٠١٩,٤ مليون دينار في عام ١٩٩٠ إلى ١٤٤٥,٥ مليون دينار في عام ١٩٩٩، وواصل ارتفاعه في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٩٠,١ مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره ٣٠,٨٪، ومن هذه النسب يتضح مدى اتساع العجز في الميزان التجاري، ومدى اعتماد الاقتصاد الأردني على الخارج، وتأثره بالأوضاع الاقتصادية الخارجية بشكل كبير.

أما نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الحقيقي، فقد كانت على شكل منحني له قمتين يتبعان الدورتين الاقتصادييتين سالفتي الذكر، فقد تزايدت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤,٩٪ في عام ١٩٧٣ وإلى أن وصلت إلى ٥٢,٥٪ في عام ١٩٧٩، وشكلت بالمتوسط ما نسبته ٤٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، ثم عادت إلى التناقص مع بداية عام ١٩٨٠ من ٤٦,٧٪ إلى أن وصلت إلى أدنى نسبة لها ٣٥,٥٪ في عام ١٩٨٧، ثم عادت إلى الارتفاع بعد عام ١٩٨٩ وشكلت القمة الثانية، وهي أدنى من الأولى وفترتها قصيرة، وبعد عام ١٩٩٣ بدأ الاقتصاد يخرج من تبعات أزمة الخليج الثانية، واستجابة لبرامج التصحيح الاقتصادي، بدأت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالانخفاض تدريجياً من نسبة ٥٦,٤٪ في عام ١٩٩٣، إلى ٢٥,٣٪ في عام ١٩٩٩، وعادت إلى الارتفاع إلى ٣٠,١٪ في عام ٢٠٠٠.

شكل بياني رقم (٢-٣)

الاتجاه العام لنسب العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة
١٩٧٣-٢٠٠٠



المصدر: رسم بناءً على بيانات جدول رقم (٣) في الملاحق.

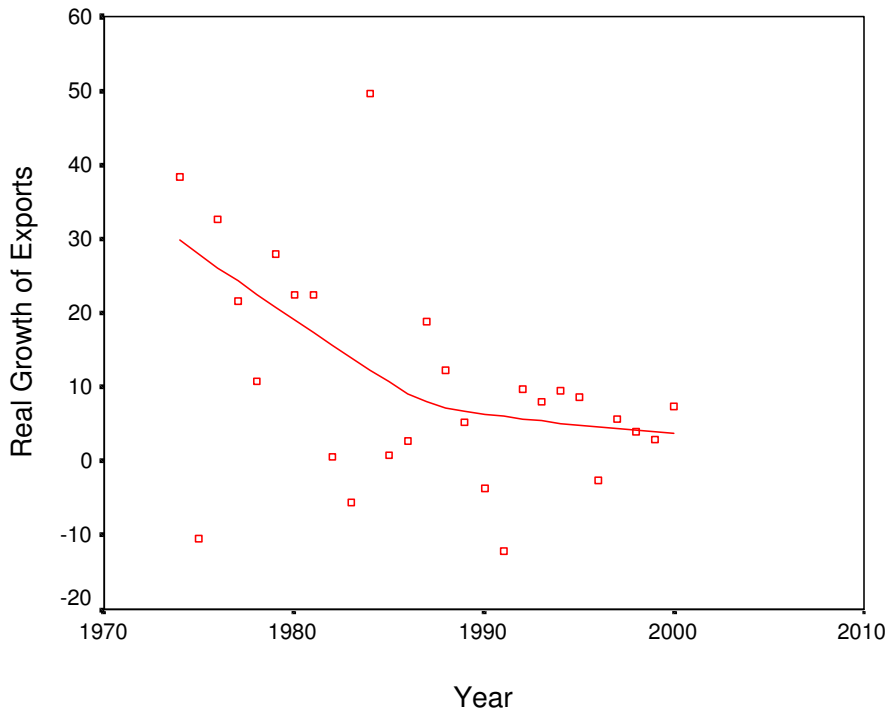
٢-٣-١- الصادرات

يميل حجم الصادرات بـقيَمِهِ المطلقة إلى التزايد خلال فترة الدراسة من عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٠، لكن بمعدل نمو سنوي حقيقي متناقص، كما يُظهره الشكل البياني أدناه، حيث نَمَت الصادرات خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، بمعدل نمو حقيقي متوسطه السنوي ٢,٢٪، وتناقص هذه المعدل إلى ١٢,٩٪ خلال فترة الثمانينات، ثم انخفض إلى ٣٪ خلال التسعينات، وارتفع إلى ٧,٤٪ في عام ٢٠٠٠، ويُعزى هذا التناقص خلال التسعينات إلى الاعتماد على تصدير

الفوسفات والبوتاس كمواد أولية، ومنافسة الدول الأخرى للأردن على تصدير الفوسفات
كإسرائيل والمغرب.

شكل رقم (٢-٤)

الاتجاه العام لمعدل نمو الصادرات خلال الفترة من ١٩٧٣-٢٠٠٠



المصدر: رسم بناءً على جدول رقم (٤) في الملاحق

٢-٣-١-١- التركيب السلعي للصادرات

سيتم تحليل التركيب السلعي للصادرات حسب الأغراض الاقتصادية، وكذلك حسب
التصنيف الدولي لإحصاءات التجارة الخارجية (SITC) اعتماداً على الإحصاءات المنشورة

والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة كالتقارير الإحصائية السنوية وتقارير الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ومنشورات البنك المركزي الأردني كالتقارير السنوية والنشرة الإحصائية الشهرية.

أولاً- التركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية

ففي عام ١٩٧٣ شكلت صادرات السلع الاستهلاكية ما نسبته ٤٩٪ من إجمالي الصادرات، وشكلت المواد الخام والسلع الوسيطة ما نسبته ٤٨٪ من إجمالي الصادرات، وشكلت السلع الرأسمالية ما نسبته ٣٪، واختلف التركيب السلعي للصادرات بشكل ملحوظ في عام ١٩٩٠ حيث انخفضت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية إلى نصف ما كانت عليه عام ١٩٧٣، أي إلى ٢٤٪ من إجمالي الصادرات، وارتفعت الأهمية النسبية للمواد الخام والسلع الوسيطة إلى ٧٥٪ من إجمالي الصادرات، وانخفضت الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية إلى ١٪. كما تغيرت التركيبة في عام ٢٠٠٠، من ٤٢٪ للسلع الاستهلاكية، و ٥٣٪ للمواد الخام والسلع الوسيطة، و ٥٪ للسلع الرأسمالية.

ويتضح من الهيكل السلعي للصادرات الأردنية بأن المواد الخام لا زالت تهيمن عليه، وهذه صفة مميزة لصادرات الدول النامية بصفة عامة، إضافة لصغر حجم هذه الصادرات بقيمتها المطلقة وعدم مقدرتها على التأثير في السوق العالمية بأسعارها.

أ- السلع الاستهلاكية

تشمل السلع الاستهلاكية، سلع الاستهلاك الجاري، والسلع المعمرة، وارتفعت قيمة الصادرات منها من ٤٦,٨ مليون دينار في عام ١٩٧٣ إلى ٤٩٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٠، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره ٩,١٢٪، وشكلت صادرات السلع الاستهلاكية ما نسبته ٤٩٪

من إجمالي الصادرات في عام ١٩٧٣، وانخفضت هذه النسبة إلى ٤٥ ٪ في عام ١٩٨٠ ثم انخفضت إلى ٣٩ ٪ في عام ١٩٨٥، ثم إلى ٢٤ ٪ في عام ١٩٩٠، ثم ارتفعت إلى ٤١ ٪ في عام ١٩٩٥، واستقرت عند معدل ٤٢ ٪ في عام ٢٠٠٠.

ب- المواد الخام والسلع الوسيطة

وتشمل المواد الخام ومواد البناء الوسيطة، وغيرها من السلع الوسيطة، وشكلت ما نسبته ٤٨ ٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٧٣، وارتفعت مساهمتها إلى ٥٤ ٪ في عام ١٩٨٠، وإلى ٦٠ ٪ في عام ١٩٨٥، وإلى ٧٥ ٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٠، وبعد أن اشتدت المنافسة على أسواق الفوسفات وتراجع صادرات الأردن من هذه المادة، انخفضت المساهمة إلى ٥٥ ٪ في عام ١٩٩٥، ثم إلى ٥٣ ٪ في عام ٢٠٠٠.

ج- السلع الرأسمالية

وتشمل قطع غيار وسلع رأسمالية أخرى، وشكلت ما نسبته ٣ ٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٧٣، وانخفضت النسبة إلى ١ ٪ خلال الأعوام ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، وارتفعت إلى ٤ ٪ في عام ١٩٩٥ وإلى ٥ ٪ في عام ٢٠٠٠، وارتفعت قيمتها من ٣,٢ مليون دينار في عام ١٩٧٣ إلى ٥٧,٤ مليون دينار في عام ٢٠٠٠ ونمت بمعدل نمو سنوي مركب ٢٨,١١ ٪ خلال هذه الفترة.

د- سلع أخرى: وهي السلع غير داخلة في مكان آخر، وقيمتها تؤول إلى الصفر في معظم الأحيان، ولا تشكل أي أهمية في تركيبة السلع المصدرة.

تُظهر النسب أعلاه، أن الاقتصاد الأردني لا زال يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام والسلع الوسيطة، وتصدير السلع الاستهلاكية، عاكسة بذلك صغر القاعدة الإنتاجية وعدم مقدرتها على استقطاب صناعات كبيرة أو قيام صناعات رأسمالية، ويعود ذلك لصغر سوقه الداخلي وسوقه الخارجي نتيجة عدم قيام تكامل اقتصادي عربي قائم على أسس اقتصادية سليمة يفضي لقيام صناعات متكاملة تستفيد من وفورات الحجم الكبير، وهذا الاختلال في هذه التركيبة يجعل الصادرات الأردنية عرضة للتقلبات وعدم استقرارها وعدم قدرتها في التأثير على السوق العالمية.

ثانياً: التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي

ولمزيد من التفصيل، سنستخدم تصنيفاً آخر للتركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي للتجارة الخارجية، والذي يصنف السلع إلى عشرة أصناف رئيسية هي: المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمشروبات والتبغ، والمواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات، والوقود المعدني ومواد التشحيم، وزيتون ودهون وشموع حيوانية ونباتية، ومواد كيميائية، وبضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة، وآلات ومعدات النقل، ومصنوعات أخرى، وأصناف أخرى، وطبيعة هذه الأصناف موضحة حسب كل صنف منها عندما نأتي إليها لاحقاً.

إن هذا التصنيف يعكس الحالة السابقة أعلاه تماماً، وهي ارتفاع معدلات صادرات المواد الخام والسلع الوسيطة في التركيبة الهيكلية للصادرات السلعية - من فوسفات وبوتاس ومواد كيميائية - ويساهمان في هذه التركيبة بمعدل مطابق للمعدل حسب التصنيف السابق وهو حوالي ٥٠٪، وهذا يجعل الصادرات السلعية عرضة للتذبذب والتقلبات في الأسواق العالمية من حيث

الحصة والسعر ويُتبع هذه الصادرات لتقلبات السوق الأجنبية واقتصادياتها وما تفرزه هذه التبعية من أضرار على الاقتصاد الأردني، كما أن صادرات السلع الاستهلاكية من مواد غذائية ومشروبات وتبغ وزيوت ودهون وملابس وغيرها، شكلت ما نسبته ٤٢٪ في عام ٢٠٠٠، في حين أن صادرات السلع الرأسمالية من آلات ومعدات صناعية لا زالت مساهمتها منخفضة، ولم تتجاوز ٦٪ في عام ٢٠٠٠، وهذا الانقراء يعكس أن الصادرات السلعية قائمة على تصدير المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع الاستهلاكية، ويظهر ضعف القاعدة الصناعية. ولمزيد من التوضيح نستقرئ الصادرات السلعية حسب التصنيف التالي:

المواد الغذائية والحيوانات الحية: وأهمها الحيوانات الحية، ومنتجات الألبان والبيض، والحبوب ومحضراتها، والخضراوات، والفواكه والمكسرات، والأعلاف، وشكلت بالمتوسط ما نسبته ٢٨,٦٪ خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، وانخفضت نسبة المساهمة إلى ١٦,٨٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، ثم انخفضت إلى ١٤٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، ثم إلى ١١٪ عام ٢٠٠٠.

المشروبات والتبغ: وأهمها المشروبات، والتبغ ومصنوعاته، وشكلت ما نسبته ٣,٣٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، وانخفضت إلى ٢٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، وإلى ٠,٧٪ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، وأصبحت ١٪ في عام ٢٠٠٠.

المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات: وأهمها الفوسفات والبوتاس، وشكلت ما نسبته ٣٨,٧٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، وما نسبته ٣٨٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، و ٢٩,٢٪ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، و ٢٣٪ في عام ٢٠٠٠.

الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة: كانت مساهمته ضئيلة وتؤول إلى الصفر، باستثناء الأعوام ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٧٦ حيث شكلت ما نسبته ١٪ من إجمالي الصادرات.

زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية: وأهمها سمنة نباتية مصنوعة من زيت النخيل، وكانت مساهمتها ضئيلة في إجمالي الصادرات، وبلغت ما نسبته ١٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، ونفس النسبة للأعوام ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٣، ١٩٨٥، وما معدله ٨٪ بالمتوسط خلال النصف الثاني من التسعينات، و ٤٪ عام ٢٠٠٠.

مواد كيميائية: وأهمها أملاح الفلور المتراكمة، وحامض الكبريتيك، وكربونات الكالسيوم، وحامض الفسفوريك، ومواد الصباغة والديباغة والتلوين، ومنتجات دوائية وصيدلة، ومستحضرات التنظيف والعطور والتزيين، واللدائن، والأسمدة، وشكلت ما نسبته ٦,٩٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، وارتفعت إلى ٢١٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، وارتفعت إلى ٣١,١٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، وإلى ٣٢٪ في عام ٢٠٠٠.

بضائع مصنوعة مصنفة أساساً حسب المادة: أهمها الورق والكرتون، وخيوط النسيج ومصنوعاتها، والإسمنت، وأحجار نصب وبناء، وشكلت ما نسبته ١٤,٤٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، و ١٤٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، وانخفضت إلى ١٠,٩٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، وما نسبته ١١٪ في عام ٢٠٠٠.

آلات ومعدات النقل: وأهمها الباصات، وكانت مساهمتها قليلة حيث شكلت ما نسبته ١,٦٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، و ١,٤٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، وارتفعت إلى ٣,٣٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، وإلى ٦٪ في عام ٢٠٠٠.

مصنوعات متنوعة: أهمها الملابس، والأحذية، والمطبوعات، والمصنوعات البلاستيكية، وشكلت ما نسبته ٥٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، وارتفعت إلى ٦,٥٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، وشكلت ما نسبته ٥,٧٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، و١٢٪ في عام ٢٠٠٠.

أصناف ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر: وكانت قيمها صغيرة ونسبها تؤول إلى الصفر.

٢-٣-١-٢- التوزيع الجغرافي للصادرات

تتجه الصادرات الأردنية إلى خمس مناطق رئيسية هي: الدول العربية، ودول الاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية الأخرى، ودول الناftا وأمريكا الجنوبية، والدول الآسيوية غير العربية، ودول العالم الأخرى التي لم تشملها أي مجموعة من المجموعات السابقة، وقد حدثت تغيرات هيكلية في اتجاه الصادرات خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠، يمكن إجمالها كما يلي:

انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى الدول العربية من ٧٢,١٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٧٣ إلى ٦٠,٧٪ في عام ١٩٨٠ ثم إلى ٥١,٥٪ في عام ١٩٨٥ وواصلت الانخفاض إلى ٤٢,٣٪ في عام ١٩٩٠ ثم إلى ٣٩,٩٪ في عام ٢٠٠٠، لصالح الدول الآسيوية غير العربية في المرتبة الأولى وغيرها من المجموعات كما سيتم إيضاحه لاحقاً.

أما الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي فقد ارتفعت من ١,٧٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٣,٣٪ عام ٢٠٠٠، ولا زالت هذه النسبة منخفضة رغم توقيع الأردن على اتفاقية الشراكة الأوروبية.

بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى والتي تشمل دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا، فقد ارتفعت الأهمية النسبية لها من ٢,١٪ في عام ١٩٧٣ إلى ١٠,٨٪ في عام ١٩٨٠، وانخفضت إلى ٧,٥٪ في عام ١٩٨٥ ثم إلى ٤٪ في عام ١٩٩٠، وإلى ٠,٥٪ في عام ٢٠٠٠، ومن الواضح تراجع الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى هذه الدول.

أما دول الناfta ودول أمريكا الجنوبية، فقد بدأت الأهمية النسبية للصادرات تظهر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث ارتفعت من ٠,٦٪ في عام ١٩٩٠، إلى ٤,٥٪ في عام

٢٠٠٠.

أما الدول الآسيوية غير العربية فقد ارتفعت الأهمية النسبية لها من ١٣,٦٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٢٠,٩٪ في ١٩٨٥ وإلى ٢٨,٨٪ في عام ١٩٩٥ ووصلت إلى ٣٤,٨٪ في عام ٢٠٠٠، وجاءت في المرتبة الثانية بعد الدول العربية من حيث الأهمية.

أما الدول الأخرى فقد ارتفعت الأهمية النسبية لها من ١٢,٧٪ في عام ١٩٧٣ إلى ١٥,٤٪ في عام ١٩٨٥ ووصلت أعلى نسبة لها في عام ١٩٩٠، ثم تراجعت إلى ١٦,٤٪ في عام ١٩٩٥، واستقرت عند ١٧٪ في عام ٢٠٠٠.

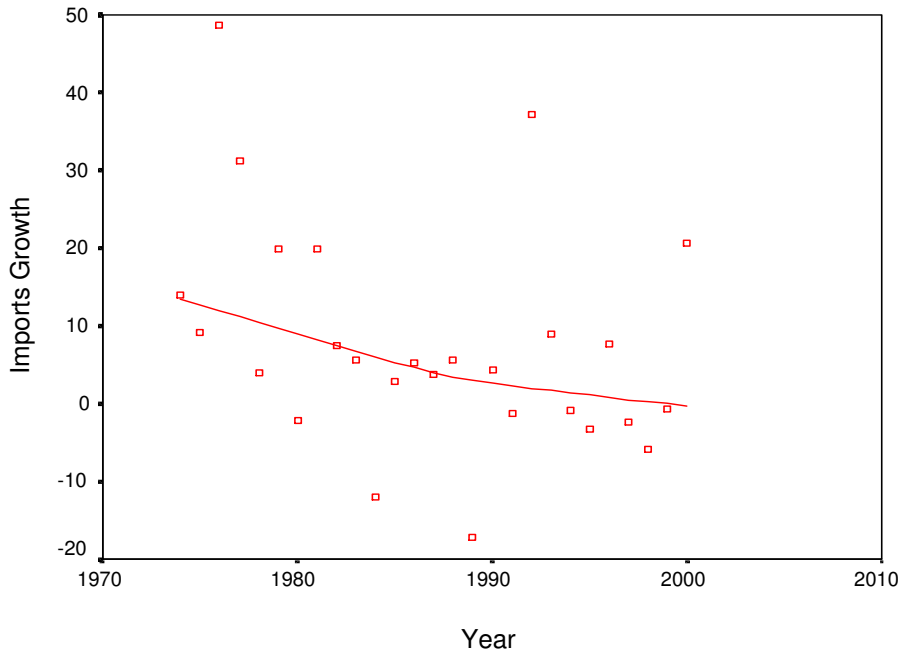
من هذا التحليل نستنتج أن أكثر من ثلث الصادرات الأردنية يتجه نحو الدول العربية خصوصاً العراق والمملكة العربية السعودية، وثلث الصادرات تقريباً يتجه نحو الدول الآسيوية غير العربية، ومعظم الصادرات إليها من الفوسفات الخام، أي أن معظم صادرات الأردن تتجه نحو الدول العربية والآسيوية، أي نحو الدول النامية بشكل عام، أما الصادرات إلى الدول المتقدمة فهي تشكل حوالي ١٠٪ من الصادرات الأردنية، وهي لا زالت منخفضة، أي أن هذا الواقع يدعو إلى تكوين بُنى اقتصادية عربية قائمة على أساس التكامل الاقتصادي، لتوسيع السوق أمام منتجات الصناعة العربية لتكون سوق واحدة تتكامل فيها الصناعة ويندمج المتماثل منها، لا أن تكون صناعات متماثلة تتنافس فيما بينها.

٢-٣-٢ - المستوردات

يميل حجم المستوردات إلى التزايد بقيمه المطلقة خلال الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٠، وبمعدل نمو سنوي حقيقي متناقص، كما يُظهره الشكل البياني أدناه، حيث نمت المستوردات خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، بمعدل نمو حقيقي متوسطه السنوي ٢١,٢٪، حيث شهدت هذه الفترة فورة أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ وتميزت هذه الفترة بظاهرتين بارزتين هما:

تبنى الأردن للخطط التنموية الطموحة وتنفيذ المشاريع المختلفة والتي تبعتها زيادة المستوردات من المواد الخام والسلع الرأسمالية لتنفيذ هذه المشاريع وشكلنا حوالي ٤٠٪ من إجمالي المستوردات، إضافة إلى انتقال الأيدي العاملة الأردنية إلى السعودية ودول الخليج العربي وتدفق تحويلات العاملين وزيادة دخول عوائلهم والتي أدت إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية والتفاخرية والتي شكلت حوالي ٤٧٪ من المستوردات، وفي بداية الثمانينات شهدت منطقة الخليج العربي ركوداً اقتصادياً وتأثر الأردن به ونتيجة لذلك فقد تناقص معدل نمو المستوردات بشكل كبير ووصل إلى ١,٩٪، أما خلال فترة التسعينات فقد كان معدل نمو المستوردات متذبذباً نتيجة أحداث حرب الخليج الثانية، ونمت المستوردات بمعدل نمو سنوي متوسطه ٤,٤٪ خلال ذلك العقد.

شكل رقم (٢-٥): الاتجاه العام لمعدلات نمو المستوردات خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠



٢-٣-١- التركيب السلعي للمستوردات

ففي عام ١٩٧٣ شكلت مستوردات السلع الاستهلاكية ما نسبته ٤٦,٨٪ من إجمالي المستوردات، ومن المواد الخام والسلع الوسيطة شكلت ما نسبته ٢٠,٥٪، ومن السلع الرأسمالية شكلت ما نسبته ١٨,٧٪ والنسبة الباقية للسلع الأخرى، هذه النسب كانت إبان بداية مرحلة من التخطيط وتنفيذ الخطة الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥، وما تلاها من خطط والتي أحدثت بعض التغيير على التركيب السلعي للمستوردات، ففي عام ١٩٨٥ انخفضت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية إلى ٣٥,٨٪ من إجمالي المستوردات، وارتفعت الأهمية النسبية للمواد الخام والسلع الوسيطة إلى ٤٣,٣٪ من إجمالي المستوردات، وهذا التغيير في الأهمية النسبية من السلع الاستهلاكية إلى السلع الوسيطة والمواد الخام حصل نتيجة اتباع سياسات إحلال المستوردات في هذا المجال، أما مستوردات السلع الرأسمالية فقد حافظت الأهمية النسبية على معدلها، وهذا يعني أن الاقتصاد الأردني هو اقتصاد صغير لا يستطيع إنتاج سلع رأسمالية على نطاق واسع، لذا بقيت مستورداته من السلع الرأسمالية -اللازمة لدعم صناعة رأسمالية- بنفس المستوى بالرغم من تطبيق الخطط التنموية ويعود ذلك لصغر سوقه، وهذا ما يدعونا إلى السعي الحثيث نحو التكامل الاقتصادي العربي لتوسيع الأسواق أمام الصناعة العربية المتكاملة ونبذ التنافس فيما بينها والقائم على أسس غير اقتصادية، أما في عام ٢٠٠٠ فقد واصلت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية انخفاضها ووصلت إلى ٣٠,٢٪ بعد أن تذبذبت بين ٢٥,١٪ في عام ١٩٩٠ و ٢٣,٢٪ في عام ١٩٩٥، وشكلت الأهمية النسبية للمواد الخام والسلع الوسيطة ما نسبته ٤٩,٩٪، أي نصف

مستوردات الأردن، واستقرت الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية عند ١٧,٧٪، سائرة على نفس النهج والتحليل المبين أعلاه، ولمزيد من التفصيل سوف نصف التركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية وحسب التصنيف الدولي خلال فترة الدراسة، كما يلي:

أولاً: التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية

أ- السلع الاستهلاكية

وتشمل مستوردات السلع الاستهلاكية، وسلع الاستهلاك الجاري وسلع الاستهلاك المعمرة، وتراجعت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية من إجمالي السلع المستوردة من ٤٦,٨٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٣١٪ في عام ١٩٨٠ وإلى ٢٥,١٪ في عام ١٩٩٠ وإلى ٢٣,٢٪ في عام ١٩٩٥، ثم عادت إلى الارتفاع في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠,٢٪، مشيرةً إلى تغير هيكلي واضح في نوعية المستوردات خلال فترة الدراسة، نتيجة اتباع سياسات احلال المستوردات وقيام العديد من الصناعات الاستهلاكية، الغذائية والألبسة وغيرها.

ب- المواد الخام والسلع الوسيطة

وتشمل مستوردات المواد الخام والسلع الوسيطة، والمحروقات والوقود بما فيها النفط الخام، ومواد البناء الوسيطة، وغيرها من السلع الوسيطة، وحدث تغير هيكلي لصالح المواد الخام والسلع الوسيطة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لها من ٢٠,٥٪ في عام ١٩٧٣، إلى ٢٩,٢٪ في عام ١٩٨٠ ثم إلى ٤٣,٣٪ في عام ١٩٨٥ حيث تضاعفت الأهمية خلال ١٢ سنة، ثم واصلت الارتفاع إلى ٥٧,٥٪ في عام ١٩٩٠، وتراجعت قليلاً إلى ٥٥,٢٪ في عام ١٩٩٥ وإلى ٤٩,٩٪ في عام ٢٠٠٠، ويتضح من هذا التحليل أن الأهمية النسبية للمواد الخام والسلع الوسيطة شكلت ما نسبته ٥٠٪ من إجمالي المستوردات وفاقته أحياناً، وكان

الاتجاه العام لها يشير إلى زيادة الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة، وذلك لتلبية متطلبات الصناعة الاحلالية، كصناعات المواد الغذائية والاستهلاكية عموماً.

ج- السلع الرأسمالية

وتشمل مستوردات السلع الرأسمالية، وقطع الغيار، وقطع غيار لوسائط النقل، وقطع غيار للآلات والمعدات الأخرى، وسلع رأسمالية أخرى، ووسائط نقل عدا سيارات الركاب الصغيرة، والآلات والمعدات، وحيوانات حية للتربية، وارتفعت الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية من ١٨,٧٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٣٩,٦٪ في عام ١٩٨١، إبان فترة تطبيق الخطط التنموية خلال السبعينات من القرن الماضي، وعادت إلى الاستقرار حول معدلها في عام ١٩٨٥ وبلغت الأهمية النسبية لها ١٨,٧٪، وانخفضت إلى ١٥,١٪ في عام ١٩٩٠، وارتفعت إلى ٢١,١٪ واستقرت عند ١٧,٧٪ في عام ٢٠٠٠.

ثانياً: التركيب السلعي للمستوردات حسب التصنيف الدولي

المواد الغذائية والحيوانات الحية: وتشمل الحيوانات الحية، واللحوم والأسماك ومحضراتها ومنتجات الألبان والبيض، والحنطة ودقيقها والأرز والشعير والذرة والفواكه والخضراوات والمكسرات والسكر والبن والشاي والكاكاو وتوابل ومصنوعاتها والأعلاف، وشكلت ما نسبته بالمتوسط ٢٢,١٪ من إجمالي المستوردات خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، وانخفضت هذه النسبة إلى ١٦,٩٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، وارتفعت إلى ١٩,٧٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، وعادت إلى الانخفاض في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦,٣٪.

المشروبات والتبغ: وتشمل التبغ ومصنوعاته، وتراوح الأهمية النسبية لها بالمتوسط بين ٠,٨٪ خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، و ٠,٧٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، و ٠,٦٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، و ١٪ في عام ٢٠٠٠.

المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات: وتشمل الجذور والثمار الزيتية والأخشاب والفلين وعجائن وفضلات الورق والألياف النسيجية وفضلاتها ومعادن خام وأسمدة خام، تراوحت الأهمية النسبية حول ٣٪ خلال فترة الدراسة.

الوقود المعدني ومواد التشحيم: وتشمل النفط الخام ومشتقات نفطية، وشكلت الأهمية النسبية له ٨,٧٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، وارتفعت إلى ١٨,١٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، وانخفضت إلى ١٣,٢٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، واستقرت عند ١٥,٦٪ في عام ٢٠٠٠.

زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية: وأهمها زيت النخيل الخام، وشكلت ما نسبته ٠,٨٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، و ٠,٧٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، وارتفعت الأهمية النسبية بشكل ملحوظ إلى ٢,٣٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، لتلبية حاجات العراق من هذه المادة، وبلغت الأهمية النسبية لها ١,٢٪ بالمتوسط في عام ٢٠٠٠.

مواد كيميائية: ومن أهمها: نشادر، ومواد الصباغة والدباغة والتلوين، ومنتجات دوائية وصيدلانية، ومستحضرات التنظيف والتزيين، والعمور، والأسمدة، واللدائن، وشكلت ما نسبته ٥,١٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، وارتفعت إلى ٧,٤٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، وإلى ١١,٧٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، و ١٠,٧٪ في عام ٢٠٠٠.

سلع مصنوعة مصنفة أساساً حسب المادة: ومنها المصنوعات المطاطية، ومصنوعات الفلين والخشب عدا الأثاث، والورق والكرتون، وخيوط نسيجية ومنتجاتها، والحديد والصلب، وشكلت ما نسبته ٢١,٤٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، و ١٧,٤٪ و ١٧,٨٪ بالمتوسط خلال الفترتين ١٩٧٣-١٩٧٩، و ١٩٨٠-١٩٨٩ على التوالي، و ١٥,١٪ في عام ٢٠٠٠.

الآلات ومعدات النقل: وأهمها آلات ومعدات وأجزاءها لتوليد الطاقة، وآلات ومعدات تستخدم في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء، وآلات مكتبية والآلات الأتوماتيكية لتجهيز البيانات، وآلات وأجهزة اتصالات، وآلات كهربائية وأجزاءها، وآلات ومعدات أخرى، ووسائل نقل وقطعها، وشكلت ما نسبته ٢٧,٢٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، و ٢٣,٦٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، و ٢٤,٨٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، و ٢٨,٦٪ في عام ٢٠٠٠.

مصنوعات متنوعة: وأهمها ملابس وأحذية، وأجهزة وأدوات مهنية وعلمية، وشكلت ما نسبته ٧,١٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، و ٨,٥٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، و ٥,٩٪ بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، و ٥,٥٪ في عام ٢٠٠٠.

سلع ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر: وتراوحت أهميتها بين ١,١-٤٪ خلال فترة الدراسة.

مما سبق يتضح ما يلي:

١- تراجع الأهمية النسبية للمواد الغذائية من ٢٢,١٪ خلال الفترة الأولى إلى ١٦,٩٪ خلال الفترة الثانية و ١٩,٧٪ خلال الفترة الثالثة، بسبب قيام صناعة محلية للمواد الغذائية بمختلف أصنافها، كما هو الحال في التصنيف السابق.

٢- تزايد الأهمية النسبية للوقود المعدني وخصوصاً النفط الخام ومشتقاته، من ٨,٧٪ خلال الفترة الأولى إلى ١٨,١٪ خلال الفترة الثانية و ١٣,٢٪ خلال الفترة الثالثة نتيجة الحظر الاقتصادي المفروض على العراق -ممول الأردن الوحيد بالنفط- وهذا التغير في الأهمية جاء عموماً لتلبية حاجة الصناعات المحلية وتوليد الكهرباء.

٣- تزايد الأهمية النسبية للمواد الكيماوية المستوردة، من ٥,١٪ خلال الفترة الأولى، إلى ٧,٤٪ خلال الفترة الثانية و ١١,٧٪ خلال الفترة الثالثة، نتيجة قيام صناعات كيماوية لتلبية حاجات السوق المحلي والأسواق العربية كصناعة المنظفات.

٤- تراجع الأهمية النسبية للبضائع المصنوعة المستوردة من ٢١,٤٪ خلال الفترة الأولى إلى ١٧,٤٪ خلال الفترة الثانية و ١٧,٨٪ خلال الفترة الثالثة، نتيجة سياسة إحلال المستوردات من المواد المصنعة.

٥- تراجع الأهمية النسبية من الآلات والمعدات من ٢٧,٢٪ خلال الفترة الأولى إلى ٢٣,٦٪ و ٢٤,٨٪ خلال الفترتين الثانية والثالثة على التوالي.

٢-٢-٣-٢- التوزيع الجغرافي للمستوردات

المستوردات الأردنية تأتي من خمس مناطق رئيسية هي: الدول العربية، ودول الاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية الأخرى، ودول الناftا وأمريكا الجنوبية، والدول الآسيوية غير العربية، ودول العالم الأخرى التي لم تشملها أي مجموعة من المجموعات السابقة، وقد حدثت تغيرات هيكلية في اتجاه المستوردات خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠، يمكن إجمالها بما يلي:

ارتفعت الأهمية النسبية للمستوردات الأردنية من الدول العربية من ٢٠,١٪ في عام ١٩٧٣، إلى ٢٤,٥٪ في عام ١٩٨٥، وإلى ٢٥,٤٪ في عام ١٩٩٠، وإلى واستقرت عند ٢٣,٧٪ في عام ٢٠٠٠، وهذا ما يشير إلى ضعف التكامل الاقتصادي العربي الذي يشكل ركيزة اقتصادية إقليمية قوية للمنطقة العربية في حال تحققها، لذا فإن قيام هذا التكامل ضروري لتقدم المنطقة العربية اقتصادياً وتحقيق الرخاء والرفاهية للمواطنين.

أما الأهمية النسبية للمستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي فقد ارتفعت من ٣١,١٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٤٢,٣٪ في عام ١٩٨٠، ونتيجة للتراجع الاقتصادي في بداية الثمانينات فقد انخفضت الأهمية النسبية إلى ٣١,٨٪ في عام ١٩٨٥ وإلى ٣٠,٨٪ في عام ١٩٩٠، وتحسنت قليلاً وارتفعت إلى ٣٣,٢٪ في عام ١٩٩٥، واستقرت عند ٣٣٪ في عام ٢٠٠٠، أما المستوردات من الدول الأوروبية الأخرى والتي تشمل دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقاً وروسيا، فقد كانت الأهمية النسبية لها مستقرة عموماً وتذبذبت حول ٦٪ خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لدول النفط ودول أمريكا الجنوبية، فقد شكلت الأهمية النسبية للمستوردات منها ١٠,٤٪ في عام ١٩٧٣، وانخفضت إلى ٨,٦٪ في عام ١٩٨٠، ثم ارتفعت إلى ١١,٩٪ في عام ١٩٨٥، وإلى ١٧,٤٪ في عام ١٩٩٠، عادت وانخفضت إلى ٩,٣٪ في عام ١٩٩٥، وإلى ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٠، حيث لا تعتبر مصدراً رئيسياً للمستوردات الأردنية.

أما الأهمية النسبية للمستوردات من الدول الآسيوية غير العربية كاليابان وكوريا الجنوبية والصين وتركيا وغيرها من الدول الآسيوية، فقد كانت مستقرة حول ٨٪ خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٥، وارتفعت الأهمية النسبية إلى ٢٢,١٪ في عام ٢٠٠٠، نتيجة قيام استثمارات وصناعات

مشاركة يابانية وكورية كصناعات الإلكترونيات وتجميع التلفزيونات والثلاجات وغيرها، ولتلبية احتياجات هذه الصناعات من المواد الخام والسلع الوسيطة من تلك البلدان فقد ارتفعت مستوردات الأردن منها.

الفصل الثالث

محددات التجارة الخارجية

الفصل الثالث

محددات التجارة الخارجية

٣-١- تقديم

اهتمت الدراسات التطبيقية المتعلقة بتدفق التجارة الخارجية بنماذج الطلب على المستوردات والطلب على الصادرات وتقدير معاملاتها، وبيان أنماط التجارة، وقياس المرونة السعرية والمرونة الداخلية لكل من الصادرات والمستوردات، وهذه النماذج تختلف من حيث مكوناتها وأشكالها وطرق تقديرها، فدراسة عاطف قبرصي (١٩٧٤) هدفت إلى تقدير دالة الطلب على الاستيراد في لبنان، وافترضت أن الطلب على المستوردات يعتمد على الدخل والأسعار النسبية للمستوردات وسياسة إحلال المستوردات، أما محسن خان (١٩٧٥) فقد قدر الطلب العالمي على صادرات الأقطار النامية بالاعتماد على الأسعار النسبية والدخل العالمي.

واستخدم *Sundrarajan and Thakur (1976)* في تقدير دالة الطلب على المستوردات نموذج المدخلات والمخرجات في تحليل العوامل المفسرة للطلب على مدخلات الإنتاج، وصمم هذا النموذج لاشتقاق الطلب على المنتجات وتطوير دالة الطلب على المستوردات، وللتنبؤ في الأجل القصير، خصوصاً توقعات استيراد السلع التي نحتاجها لكل فترة من الزمن وذلك من خلال معرفة مكونات الطلب الكلي النهائي لكل فترة.

أما *Sato (1977)* فهو يرى بأن الطلب على صادرات بلد ما، هو ليس دالة في الدخل الحقيقي للأقطار المستوردة والأسعار النسبية فحسب، إنما هو كذلك دالة في التنافسية غير السعرية، وأن هذا المتغير يساهم إيجابياً حسب قدرة البلد في المساهمة في الصناعة العالمية أو حسب الأهمية النسبية لها، فالسعر النسبي يقيس درجة التنافسية السعرية -مع العلم بأن التجارة

الدولية ليست تنافسية تماماً، والسوق غير التام يعكس أهمية الدور الذي يلعبه بواسطة العوامل غير السعرية في تقلبات الطلب الخارجي - شهرة المنتج عامل ثقة لقرارات المشتريين، ووكلاء البيع المتوفرين، والموزعين الفوريين، وخدمات ما بعد البيع، وتسهيلات الائتمان وما إلى ذلك، فإنها مهمة في التبادلات التجارية، وتلك العوامل تعتمد على جهود المصدرين في عمليات التجارة، وأن الأقطار تنمو مع اتساع الإنتاج، والبلد ينمو عموماً بسرعة تطوير نوعية السلع وتقديم سلع جديدة، أما الصادرات فهي تعتمد على مقدرة البلد على الإنتاج والتخصص فيه عندما يكون قابلاً للتصدير لأن السلع المنافسة يختلف الطلب المحلي عليها عن الطلب الخارجي.

استخدم *Goldstein and Khan (1978)* نموذجاً أنياً لتحليل دالة عرض وطلب الصادرات للتحري عن أثر السعر لكل من الطلب والعرض على الصادرات واستخدما نموذجين بسيطين للطلب والعرض على الصادرات، وتم تقديرهما بعد حل المعادلتين أنياً، وحصلوا على مرونة الأسعار للعرض والطلب لتلك الدول.

أما *Warener and Kreinin (1984)* فقد بحثا محددات تدفقات التجارة الدولية من حيث تقدير محددات الطلب على المستوردات ودالة الطلب على الصادرات، وتم التركيز على أسعار الصرف الحر خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠، وعلى أسعار الصرف الثابت لتقدير السنوات ١٩٥٧-١٩٧٠، ومقارنة النتائج بين الفترتين، واستخدمت المتغيرات التقليدية: الدخل والأسعار، وقيمت الدراسة أثر اختلاف أسعار الصرف الفعلي، وسعر الصرف المتوقع على تدفقات التجارة الحقيقية.

٣-٢- النموذج القياسي المستخدم في حالة الأردن

بُني النموذج القياسي لدالة الصادرات ودالة المستوردات في هذه الدراسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية (Branson (1989 وعلى طرق القياس الاقتصادي (Thomas (1993, 1997 و (Maddala and kim (1999 وعلى دراسة (Phillips and Hansen (1990، وتم صياغة النموذج على النحو التالي:

أ- دالة الطلب على الصادرات

الطلب على الصادرات يعتمد على الأسعار النسبية، وعلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي* لأكبر خمس شركاء تجاريين للأردن، وعلى سعر صرف العملة، وهذا الشكل الدالي يمكن تمثيله رياضياً كما يلي:

$$Qx_t = x \left(\frac{Px}{Pw}, Y_t^w, S_t \right) \quad (3.1)$$

حيث أن:

Qx_t : الرقم القياسي لكمية الصادرات الأردنية في السنة t .

Px : الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الأردنية.

Pw : الرقم القياسي للأسعار العالمية.

Y_t^w : مستوى الدخل الحقيقي لأكبر خمس شركاء تجاريين للأردن.

S_t : سعر صرف الدينار الأردني (عدد الوحدات من الدينار مقابل وحدة واحدة من

الدولار الأمريكي).

* خُفِضَ الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين بناءً على خفض الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

إن زيادة الأسعار النسبية (نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات إلى الرقم القياسي للأسعار العالمية، P_x/P_w) تعني أن الأسعار المحلية هي أعلى من الأسعار العالمية، وتؤدي إلى تخفيض كمية الصادرات الوطنية، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية وتكون الإشارة سالبة، أما العلاقة بين دخل أكبر خمس شركاء تجاريين للأردن Y_w وكمية الصادرات الوطنية فهي طردية وتكون الإشارة موجبة، لأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مشتريات الأفراد ومنها السلع المستوردة من الأردن، أما علاقة سعر الصرف S بالصادرات الوطنية فهي إيجابية حسب تعريفنا لسعر الصرف أعلاه، فزيادة سعر الصرف تعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات الأردنية في الأسواق الخارجية، مما يدفع المستهلكين الأجانب إلى زيادة الطلب على الصادرات الأردنية وبالتالي زيادة كمية الطلب على الصادرات الأردنية، ويتم تحويل الدالة إلى معادلة رياضية، مفترضين وجود حالة التوازن أو الأجل الطويل، فتصبح الصيغة الرياضية لها كما يلي:

$$Qx_t = \alpha_0 \left(\frac{P_x}{P_w} \right)_t^{\alpha_1} (Y_t^w)^{\alpha_2} S_t^{\alpha_3} U_t \quad (3.2)$$

ولقياس المرونة السعرية والمرونة الدخلية ومرونة سعر الصرف، نأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة فنحصل على ما يلي:

$$\text{Log} Qx_t = \text{Log} \alpha_0 + \alpha_1 \text{Log} \left(\frac{P_x}{P_w} \right)_t + \alpha_2 \text{Log} Y_t^w + \alpha_3 \text{Log} S_t + \text{Log} U_t \quad (3.3)$$

وهذه المعادلة يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، على فرض أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت مقداره σ_u^2 ، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وعدم وجود ارتباط بين

المتغيرات التفسيرية فيما بينها، وكذلك بينها وبين حد الخطأ العشوائي. ويجب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة (*Stationary*)، أي أن يكون التباين (*Variance*) والتباين المشترك (*Covariance*) لها ثابتاً عبر الزمن، أي لا يعتمد على تغير الزمن، بالإضافة إلى ثبات الوسط الحسابي، أما في حال عدم تحقق إحدى هذه الشروط، فإن البيانات سوف لا تكون ساكنة وفي هذه الحالة لا يمكن تقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، وإذا استخدم هذا الأسلوب في التقدير فإنه من الممكن أن نحصل على انحدار زائف أو مُضلل (*Spurious Regression*) أو ارتباط مُضلل، وإذا كان أحد هذه المتغيرات التفسيرية على الأقل غير ساكن فإن الاتجاه العام (*Trend*) سوف يظهر في المعادلة وستكون معاملات المتغيرات التفسيرية غير ساكنة وغير معنوية إحصائياً، وكذلك معامل التحديد R^2 تكون قيمته مرتفعة وستكون النتيجة مُضللة وغير واقعية.

وعند إجراء فحص جذر الوحدة (*Unit Root Test*) لاختبار السكون، يتم فحص السلاسل الزمنية فيما إذا كان لديها اتجاه (*Trend*) أم لا؟ من خلال اختبار (*Augmented Dickey-Fuller, ADF*)، في حالتها احتوائه على اتجاه الزماني وعدم احتوائه على اتجاه زماني مع بيان عدد سنوات الإبطاء، وذلك لمعرفة فيما إذا كانت السلاسل الزمنية تحتوي على اتجاه زماني أم لا؟ وذلك لاستخدامه في عمليات تحليل الانحدار المختلفة، لأن ظهور الاتجاه في البيانات المستخدمة في تقدير نموذج اقتصادي قد يؤدي إلى ظهور أثر الاتجاه في معاملات المتغيرات التفسيرية، فمثلاً إذا كان لدينا العلاقة التالية: $Y = f(X)$ وكان هناك اتجاه لدى Y أو X أو كلاهما، فإنه من الممكن أن نحصل على تقديرات لانحدار كاذب أو مُضلل، وذلك بسبب وجود أثر الاتجاه لديهما، أما في حالة: $Y = f(X, t)$ ، حيث t الاتجاه الزماني، فإن أثر الاتجاه سوف يظهر كمعامل ل t ويكون معامل X حقيقي، وأن إضافة t كمتغير مستقل تعمل على إزالة أثر الاتجاه لكل من Y أو

X_t ، لذا فإنه يتم إدخال الاتجاه t كمتغير مستقل في معظم تقديرات الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية، علماً بأن هناك نوعان من الاتجاه (*Trends*) أحدهما عشوائي (*Stochastic*) والآخر محدد (*Specific*)، فالأول يُحذف بعد أخذ الفرق الأول، والآخر متغير اتجاهي ونقول بأن ل X_t اتجاه مستقر مع ملاحظة أن المتغير الاتجاهي t لا يحذف بعد أخذ الفرق الأول حيث يكون معامل أكبر من الصفر.

وللحصول على سلسلة تتصف بالسكون نأخذ الفرق الأول أو الثاني أو الثالث، ونستمر بأخذ الفروق إلى أن تصبح السلسلة الزمنية متصفة بالسكون، أي أن سكون السلاسل الزمنية قد لا يتحقق إلا بأخذ فرق أعلى من الفرق الأول، وفي هذه الحالة فإن اختبار (*DF*) للفرق الأول قد لا يكون مناسباً لبيان سكون السلاسل الزمنية، لذا فإننا سوف نستخدم اختبار (*Augmented Dickey-Fuller-ADF*)، وعندما نحصل على سلاسل زمنية متصفة بالسكون (*Stationary*) فإننا نستطيع استخدام عدة أساليب لتقدير الدوال الاقتصادية: منها نموذج تصحيح الأخطاء (*Error Correction Model- ECM*) الذي يقدم منهجية قادرة على بحث مسألة عدم سكون السلاسل الزمنية والارتباط المضلل، ويحتوي ضمناً فرض وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج، أما الأسلوب الآخر فهو طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (*Fully-Modified OLS*)، لكل من (*Phillips and Hansen (1990)*)، والذي سيتم شرحه لاحقاً، والذي سيكون مدار تحليلنا في هذه الدراسة، وأن اختيار الأسلوب الإحصائي الأمثل لتقدير الدوال يتوجب الأخذ بعين الاعتبار متطلبات كل أسلوب ومدى توافرها، وربط ذلك مع أهداف الدراسة. إن كلا النموذجين (*ECM*) و(*FM-OLS*) يستطيعان تقدير الدالة في الأجل الطويل، لأنهما يستخدمان فقط بيانات تتصف بالسكون، إلا أن (*ECM*) يحتاج إلى سلسلة زمنية طويلة لأنه يستخدم في منهجيته فترات إبطاء زمني عديدة تعمل على تقليل درجات الحرية، ويؤثر بشكل كبير على التقدير في حال انخفاض

عدد المشاهدات، لذا فإن استخدام هذا الأسلوب لا يناسب دراستنا هذه، بسبب محدودية عدد المشاهدات والبالغة ٢٨ مشاهدة، بالإضافة إلى أن دالتي الطلب والعرض متصفتان بالسكون من الناحية النظرية، بمعنى أن لهما علاقة تكاملية واحدة طويلة الأجل، وبالتالي فإن هناك إمكانية لاستخدام منهجية (Single equation co integration method)، مثل منهجية انجل-جرانجر أو منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً لفيليبس وهانسن.

وبناءً عليه فإننا نقترح استخدام منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FM-OLS) والمستخدمة في مجال تقدير دالة الطلب ودالة العرض في أدبيات الاقتصاد التطبيقي، وهي تقدر العلاقات طويلة المدى، وتأخذ بعين الاعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل (Short run dynamics)، كونه يتضمن فترات إبطاء زمني للمتغيرات، وتعالج هذا المنهجية ما يلي:

- ١- مشكلة الاعتماد المتداخل (Endogeneity) بين معظم السلاسل الزمنية مثل متغيرات الأسعار في دالة الطلب والتي قد تؤدي إلى حدوث ارتباط ذاتي (Serial Correlation).
- ٢- صفة عدم سكون السلاسل الزمنية (Unstationary) حيث يتم إزالة هذه الصفة أو صفة عدم دقة المعلمات في النموذج المقدر من خلال استخدامه المتغير الأداة (Instrumental Variable) وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على سلاسل زمنية تتصف بالسكون من الناحية الإحصائية.

ويعتبر أسلوب (FM-OLS) أحد أساليب فحص التكامل المشترك بين المتغيرات (Co integration)، بافتراض أن السلاسل الزمنية على أساس المستوى (Level) هي غير ساكنة، ولمعالجة السلاسل الزمنية لتصبح ساكنة نأخذ الفرق الأول أو الثاني، أو... إلخ، إلى أن نحصل على سلاسل زمنية ساكنة، وبالمقارنة مع دراسات أجريت باستخدام أسلوب (Monte Carlo) ل

(Johansen) أثبتت هذه الدراسات أن أسلوب (FM-OLS) يتفوق عليه* لأنه يستخدم (Single Equation Estimation Technique) بينما أسلوب (Johansen) فهو يستخدم (Multivariate Co integration Technique) أو (Vector Co integration Method)، ويتم تقدير معاملات علاقة التكامل المشترك الأحادية بواسطة منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة حسب Phillips (1990) and Hansen، وبناءً عليه يتم تقدير النموذج القياسي لدالة الطلب على الصادرات رقم ٨٥، حيث $LogQx_t$ هي متغير تكاملي من الرتبة الأولى $I(1)$ ، وكذلك جميع المتغيرات التفسيرية هي من الرتبة $I(1)$ كذلك، ونعيد كتابة المعادلة رقم ٨٥ بطريقة المصفوفات لتصبح كما يلي: (Maddala and Kim, 1999)

$$\begin{aligned} y_{1t} &= \beta' y_{2t} + u_{1t}, \\ \Delta y_{2t} &= u_{2t} \end{aligned} \quad (3.4)$$

حيث y_{2t} هي جميع المتغيرات التفسيرية من الرتبة الأولى $I(1)$ ، وهي غير y_{1t} ، ونفترض أن كل جزء من y_{2t} له جذر وحدة واحدة فقط، ولا يوجد علاقات تكامل مشترك بين متغيرات y_{2t} ، ونفترض أن u_t تتصف بالسكون (Stationary) بوسط حسابي يساوي صفر، وتكون ومصفوفة التباين المشترك (Covariance) تساوي $\Sigma > 0$ ، $\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_{11} & \sigma'_{21} \\ \sigma_{21} & \Sigma_{22} \end{bmatrix}$ ، وتسمى بمصفوفة التباين المشترك في الأجل الطويل، والتي يشار إليها ب Ω ويعبر عنها كما يلي: $\Omega = \lim_{T \rightarrow \infty} \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \sum_{s=1}^T E(u_t u'_s)$ ، وهذا هو مجموع كل التباينات المتزايدة والمتناقصة لـ u_t و u_s والتي يمكن تقسيمها إلى تباين مشترك ومجاميع التباينات التلقائية، وكما يلي: $\Omega = \Sigma + \Lambda + \Lambda'$ ، حيث أن $\Sigma = E(u_0 u'_0)$ و $\Lambda = \sum_{t=1}^{\infty} E(u_t u'_0)$ و $\Lambda' = \sum_{t=1}^{\infty} E(u_t u'_0)$ ، ويتم تقدير $\hat{\beta}$ بطريقة

* Athukorala and Riedel, 1994

المربعات الصغرى العادية، كما يلي: $\hat{\beta} = (Y_2'Y_2)^{-1}Y_2'y_1$ ، حيث أن y_1 هي متجه المشاهدات لـ y_{1t} ، وأن Y_2 هي مصفوفة المشاهدات لـ y_{2t} ، وتقدير المربعات الصغرى لـ $\hat{\beta}$ هو تقدير متنسق فوق العادة، ولكن توزيعه تقريبي (*asymptotic*) يعتمد على معاملات مزعجة تنشأ عن الاعتماد المتداخل للسلاسل الزمنية للمتغيرات والارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً لمعالجة مشكلات الاعتماد المتداخل، والارتباط الذاتي، بالطريقة التالية:

أولاً: تعديل y_{1t} على نحو: $\hat{y}_{1t}^+ = y_{1t} - \hat{\omega}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$ ، وتعديل الخطأ العشوائي u_{1t} كذلك من خلال: $\hat{u}_{1t}^+ = u_{1t} - \hat{\omega}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$ ، وبذلك يتم تصحيح مشكلة الاعتماد المتداخل (*Endogeneity*).

ثانياً: تصحيح (*Construct*) مسألة الارتباط الذاتي لـ δ^+ والتي تعتبر متغير متنسق لـ:

$$.u_{1t}^+ = u_{1t} - \omega_{12}\Omega_{11}\Delta y_{2t} \quad \text{حيث أن } \delta^+ = \sum_{k=0}^{\infty} (u_{1t-k}^+ u_{2t-k}')$$

إن تقدير المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً يمزج بين هذين التصحيحين لتقدير المربعات الصغرى العادية، ويتم حسب الصيغة التالية:

$$\hat{\beta} = (Y_2'Y_2)^{-1}(Y_2'\hat{y}_1^+ - T\hat{\delta}^+) \quad (3.5)$$

يبدأ منهج المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً بتقدير المربعات الصغرى العادية وإجراء التصحيح عليها وذلك لحل مشكلتي الاعتماد المتداخل والارتباط الذاتي، إلا أن هذه المنهجية لا تناقش مسألة الطبيعية (*Normalization*)، ولتقدير معادلة الطلب على الصادرات في الأجل الطويل على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي حسب المعادلة رقم (3.5) فقد استخدمنا برمجية (*Microfit 4*) والتي تتضمن منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (*F-M OLS*) لـ *Phillips and Hansen (1990)* وللمعادلات التالية:

- ١- كمية الصادرات الوطنية الكلية Qx_t .
- ٢- كمية صادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية Qx_0 .
- ٣- كمية صادرات المشروبات والتبغ Qx_1 .
- ٤- كمية صادرات المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات Qx_2 .
- ٥- كمية صادرات المواد الكيماوية Qx_3 .

ب- دوال الطلب على المستوردات

إن الطلب على المستوردات هو دالة في الأسعار النسبية، والدخل المحلي الحقيقي، وسعر صرف العملة، ويمكن تمثيلها رياضياً كما يلي:

$$Qm_t = m\left(\frac{Pm}{Pd}, Y_t, S_t\right) \quad (3.6)$$

حيث أن:

- Qm_t : الرقم القياسي لكميات المستوردات الأردنية في السنة t .
- Pm : الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الأردنية.
- Pd : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن.
- Y_t : مستوى الدخل الحقيقي في الأردن.
- S_t : سعر صرف الدينار الأردني (عدد الوحدات من الدينار مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي).

ففي حالة زيادة الأسعار النسبية (نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات إلى الرقم القياسي للأسعار المحلية، Pm/Pd) تتخفف كمية المستوردات الأردنية، أي أن العلاقة بينهما هي عكسية، أما العلاقة بين الدخل الحقيقي في الأردن وكمية المستوردات فهي علاقة طردية،

لأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مشتريات الأفراد في الأردن ومن ضمنها السلع المستوردة، أما علاقة سعر الصرف S بالمستوردات الأردنية فهي عكسية حسب تعريفنا لسعر الصرف أعلاه، فزيادة سعر الصرف تعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع أسعار السلع في الأسواق الخارجية، مما يدفع المستهلكين إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبذلك ينخفض حجم المستوردات. وبتحويل هذه الدالة إلى معادلة رياضية، فإن الصيغة تصبح كما يلي:

$$Qm_t = \xi_0 \left(\frac{Pm}{Pd} \right)_t^{\xi_1} (Y_t)^{\xi_2} S_t^{\xi_3} U_t \quad (3.7)$$

نأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة فنحصل على ما يلي:

$$\text{Log}Qm_t = \text{Log}\xi_0 + \xi_1 \text{Log}\left(\frac{Pm}{Pd}\right)_t + \xi_2 \text{Log}Y_t + \xi_3 \text{Log}S_t + \text{Log}U_t \quad (3.8)$$

وباتباع نفس الخطوات في اشتقاق نموذج الصادرات، نشق نموذج الطلب على المستوردات حسب منهجية (FM-OLS) لتقدير المربعات الصغرى العادية وإجراء التصحيح لحل مشاكل الاعتماد المتداخل والارتباط الذاتي، ونقدر معادلات المستوردات التوازنية في الأجل الطويل على المستوى الكلي والجزئي حسب منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً، وتم تحليل البيانات باستخدام برمجية (Microfit 4) والتي تحوي هذه المنهجية (F-M OLS) لـ Phillips and Hansen (1990) وللمعادلات التالية:

- ١- كمية المستوردات الكلية Qm_t .
- ٢- كمية مستوردات المواد الغذائية والحيوانية Qm_0 .
- ٣- كمية مستوردات المشروبات والتبغ Qm_1 .
- ٤- كمية مستوردات المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات Qm_2 .
- ٥- كمية مستوردات الوقود المعدني ومواد التشحيم Qm_3 .
- ٦- كمية مستوردات الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية Qm_4 .

٧- كمية مستوردات المواد الكيماوية Qm_5 .

٨- كمية مستوردات الآلات ومعدات النقل Qm_6 .

٣-٣- البيانات والمتغيرات

أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠، وهي مقيمة بالدينار الأردني بالأسعار الثابتة على أساس أسعار ١٩٩٥، وهذه البيانات أخذت من المصادر التالية:

أ- البنك المركزي الأردني.

ب- صندوق النقد الدولي.

فالنتاج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في الاقتصاد، وحسب الأسعار الثابتة على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٩٩٥=١٠٠).

أما الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي، فقد حُسبَ على أساس معدل مرجح للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأكبر خمس شركاء تجاريين للأردن -السعودية، والولايات المتحدة والصين والهند وألمانيا* - بناءً على حجم تجارتهم مع الأردن خلال الأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠، وتم تحويل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل دولة من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف تلك الدولة مقابل الدولار.

أما كمية الصادرات فإنه يمثلها الرقم القياسي لكمية وحدة الصادرات والتي يقدرها البنك المركزي الأردني، في حين أن حجم الصادرات من السلع فهو يمثل قيم السلع المباعة من المقيمين في البلد المحلي إلى غير المقيمين على أساس الأسعار السائدة في السوق وقت التعامل

وتشمل تكلفة السلع وتكلفة نقلها إلى الحدود ورسوم التصدير إن وجدت، وتم تثبيتها حسب الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

وكمية المستوردات يمثلها الرقم القياسي لكمية وحدة المستوردات المعد من قبل البنك المركزي الأردني، في حين أن حجم المستوردات يمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين في البلد المحلي على أساس القيمة (cif) والتي تتألف من تكلفة السلعة ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى وصولها الحدود الجمركية للبلد المستورد، وتم تثبيتها حسب الرقم القياسي لأسعار المستوردات.

أما الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المحلية فهو يقيس المستوى العام لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في المملكة بما فيها السلع والخدمات الاستهلاكية المستوردة من الخارج.

أما الرقم القياسي للأسعار العالمية فهو رقم قياسي مرجح لأسعار المستهلك لجميع دول العالم، وأخذت بياناته من صندوق النقد الدولي وحسب على أساس المنهجية المتبعة لدى البنك. والرقم القياسي لأسعار وحدة الصادرات فهو يقيس المستوى العام لأسعار السلع المصدرة من الأردن، أما الرقم القياسي لأسعار وحدة المستوردات فهو يقيس المستوى العام لأسعار السلع المستوردة إلى الأردن.

وسعر الصرف هو عدد الوحدات من الدينار الأردني التي تعادل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي.

* استثنيت جمهورية العراق نظراً لعدم توفر بيانات عن دخلها.

٣-٤- تقدير المعادلات

بداية سنقوم باختبار صفة سكون (Stationary) السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير، ومن ثمَّ نعرض نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات وعلى المستوردات في الأجل الطويل حسب منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (Fully-Modified OLS) لفيليبس وهانسن (١٩٩٠)، خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠.

أولاً: نتائج اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية

تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test, ADF) واختبار (Phillips-Peron PP) على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق الأول*، ويبين الجدول رقم (٣-١) نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات، والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية، ففي حالة عدم تضمينها الاتجاه (T)، يتم تقديرها حسب الصيغة التالية لديكي فولر للمستوى $X_t = \mu + \gamma X_{t-1} + \varepsilon_t$ ، ولل فروق تكون الصيغة الرياضية على هذا النحو:

أما في حالة تضمينها الاتجاه فتكون الصيغة الرياضية للمستوى تأخذ الشكل: $\Delta X_t = \mu + \gamma X_{t-1} + \sum_{i=1}^n \phi \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$ ، ولل فروق تصبح الصيغة على النحو التالي:

وأن كلا المعادلتين تتضمن المقطع، وتمثل X_t السلاسل الزمنية المختلفة كالصادرات أو المستوردات أو الناتج المحلي أو الأسعار النسبية أو سعر الصرف، وكانت النتائج على النحو التالي:

* هو الفرق بين القيمة الحالية للمتغير وقيمه في السنة السابقة، أي أن $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ ، ويمثل الفرق الثاني، الفرق بين الفرق الأول للمتغير في هذه السنة وبين السنة السابقة، أي أن $\Delta \Delta X_t = \Delta X_t - \Delta X_{t-1}$ ، وهكذا.

جدول رقم (٣-١)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-Root test)، لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية

السلسلة	للمستوى $I(0)$				للفرق الأول $I(1)$			
	لا تحوي الاتجاه		تحتوي الاتجاه		لا تحوي الاتجاه		تحتوي الاتجاه	
	$ADF(1)$	PP	$ADF(1)$	PP	$ADF(1)$	PP	$ADF(1)$	PP
Y	٠,٦٤٤-	٠,٦١٩-	١,٩٥٤-	٢,٠٢٣-	٣,٠١٥-	٣,٦٧٢-	٢,٩٥٠-	٣,٦٣٠-
Yw	٠,٩٤٣-	٠,٣٦٧-	٣,٣٨٩-	٢,٢٢٣-	٣,٢٦٨-	٣,١١١-	٣,٢٤٣-	٣,٠١٩-
S	١,٠٠٩-	٠,٤١٠-	٢,٨٥٣-	١,٩١٠-	٣,٦٧٨-	٣,١٨١-	٣,٥٨٥-	٢,٩٤٤-
Qx_t	٢,٠٤٧-	٤,٢١٧-	٠,٧٦٨-	١,٥٢٨-	٣,٥٣٨-	٦,١١١-	٥,٢٣٩-	٧,٦٥١-
Qx_0	٢,٤٤٥-	٤,٢٢٨-	١,٩٠١-	٢,٩٨٢-	٤,٩٨٥-	٦,٦٤٦-	٥,٩٨٢-	١٠,٩٣٢-
Qx_1	١,٤٣٩-	٢,٢٣٩-	٢,٠٠٥-	٣,٠٤٩-	٥,٢٥٦-	٧,٠٥٦-	٥,٢٥٢-	٧,٠٩٠-
Qx_2	١,٩٨٥-	٢,٧٦٦-	٠,٥٨٧-	٠,٧٨١-	٢,٤٨٠-	٥,٣٧٧-	٣,٧٣٨-	٦,٠٥٢-
Qx_3	٢,٣٥٣-	٣,٢٧٢-	٠,٧٢٧-	٠,٤٩٦-	٣,٠٣٦-	٤,٠٣٢-	٤,٢٧٣-	٥,٠١٠-
Qm_t	٣,٥٩٧-	٧,٤٧٥-	٣,٨٩٢-	٥,٧٢٤-	٢,٧٦١-	٣,٣٢٧-	٢,٩٠٥-	٣,٧١٦-
Qm_0	٢,٢٦٥-	٢,٠٦١-	٣,٩٦٦-	٤,٧٤٦-	٦,٣٧٠-	١١,٢٠٥-	٦,٩١٩-	١٢,٩٢٦-
Qm_1	١,٥٩٦-	١,٣٤٣-	١,٨٢٦-	١,٩٠١-	٣,٢٥٦-	٥,٤١١-	٣,١٨٢-	٥,٣٠٣-
Qm_2	٠,٨٤٠-	١,١٧٩-	٢,٠٥٥-	٣,١٣٠-	٤,٧١١-	٦,٦٨٣-	٤,٦٠٤-	٦,٥٤٧-
Qm_3	٣,٣٩٥-	٣,٦٤٩-	١,٩٩٠-	٢,٠٥٥-	٣,١٩٧-	٦,٤٠٧-	٤,٨٧٠-	٧,٩٤٦-
Qm_4	١,٤٦٩-	١,٢٩٩-	٢,٠٤١-	٣,٣٥٨-	٣,٧٥١-	٨,٦٦٥-	٣,٧٦٣-	٨,٥٧٩-
Qm_5	٢,٥٢٤-	٣,٣٤٤-	١,٥٩٧-	١,٨٦١-	٣,٧١٨-	٧,٠٠٤-	٤,٢٢٨-	١٠,٧٠١-
Qm_6	٣,٥٩٦-	٥,٩٧٤-	٣,٨١٢-	٤,٤٦٧-	٣,٨٢٦-	٣,٦٦١-	٣,٧٨٣-	٣,١٤٤-

- القيم الحرجة لاختبار $DF(I)$ حسب $Mackinnon$ هي كما يلي:

-- للمستوى وبدون الاتجاه: $3,7076$ عند مستوى معنوية 1% ، و $2,9798$ عند مستوى معنوية 5% ، و $2,9290$ عند مستوى معنوية 10% .

-- للمستوى مع الاتجاه: $4,3552$ عند مستوى معنوية 1% ، و $3,5943$ عند مستوى معنوية 5% ، و $3,2321$ عند مستوى معنوية 10% .

-- للفرق الأول وبدون اتجاه: $3,7204$ عند مستوى معنوية 1% ، و $2,9850$ عند مستوى معنوية 5% ، و $2,6318$ عند مستوى معنوية 10% .

-- للفرق الأول مع اتجاه: $4,3738$ عند مستوى معنوية 1% ، و $3,6027$ عند مستوى معنوية 5% ، و $3,2367$ عند مستوى معنوية 10% .

- القيم الحرجة لاختبار PP حسب $Mackinnon$ هي كما يلي:

-- للمستوى وبدون الاتجاه: $3,6959$ عند مستوى معنوية 1% ، و $2,9750$ عند مستوى معنوية 5% ، و $2,6265$ عند مستوى معنوية 10% .

-- للمستوى مع الاتجاه: $4,3382$ عند مستوى معنوية 1% ، و $3,5817$ عند مستوى معنوية 5% ، و $3,2279$ عند مستوى معنوية 10% .

-- للفرق الأول وبدون اتجاه: $3,7076$ عند مستوى معنوية 1% ، و $2,9798$ عند مستوى معنوية 5% ، و $2,6290$ عند مستوى معنوية 10% .

-- للفرق الأول مع اتجاه: -٤,٣٥٥٢ عند مستوى معنوية ١٪، و -٣,٥٩٤٣ عند مستوى معنوية ٥٪، و -٣,٢٣٢١ عند مستوى معنوية ١٠٪.

النظرة العامة للسلاسل الزمنية المختلفة حسب المستوى (*Level*)، تُظهر أن أغلب معاملاتها لها جذر وحدة وأن فرض الأساس (العدم) لها لا يمكن أن نرفضه عند مستوى معنوية ٥٪، وبعضها يتصف بالسكون، وكما هو مبين تالياً:

- حسب اختبار (*ADF*) والذي يحوي المقطع وبدون اتجاه وعند فترة إبطاء واحدة، فإن السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية ٥٪، باستثناء المستوردات الكلية ومستوردات الوقود المعدني ومستوردات الآلات والمعدات، أما في حالة الاتجاه فإن السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون كذلك عند مستوى معنوية ٥٪ باستثناء المستوردات الكلية ومستوردات المواد الغذائية والحيوانية ومستوردات الآلات ومعدات النقل.

- أما حسب اختبار (*Phillips-Peron*) بدون اتجاه، فإن بعضها يتصف بالسكون وبعضها لا يتصف بالسكون كما يُظهره الجدول، أما في حالة تضمينها الاتجاه، فإنها تتصف بالسكون باستثناء المستوردات الكلية ومستوردات المواد الغذائية ومستوردات الآلات ومعدات النقل.

وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية فقد أصبح الوضع أفضل حالاً، فحسب اختبار (*ADF*) أصبحت السلاسل بدون اتجاه تتصف بالسكون عند مستوى معنوية ٥٪، باستثناء صادرات المواد الخام غير الصالحة للأكل، أما المستوردات الكلية فهي تتصف بالسكون عن مستوى ١٠٪، أما في حالة تضمينها الاتجاه فإنها تتصف بالسكون باستثناء الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي للشركاء التجاريين للأردن ومستوردات المشروبات والتبغ.

أما في حالة اختبار (Phillips-Peron) للفرق الأول، فإن جميع السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستوى معنوية ٥٪ وبدون اتجاه، وفي حالة تضمينها الاتجاه يصبح الناتج المحلي للشركاء التجاريين للأردن غير متصف بالسكون وكذلك أسعار الصرف.

وبناءً عليه نستطيع القول بأن العلاقة في الأجل الطويل بين السلاسل الزمنية تكون فريدة عندما تكون العلاقة بينها تكاملية من الرتبة $I(1)$ وتصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، إضافة إلى وجود مزيج خطي بينها (Linear combination) وتكون من الرتبة $I(0)$ وساكنة، وفي هذه الحالة فإن أي ارتباط بين السلاسل لا يكون زائف أو مضلل خلال الزمن، وعند تحقق هذه الشروط يمكن القول بأن السلاسل الزمنية يوجد بينها تكامل مشترك (Co integrated).

ثانياً: نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully-Modified OLS)،

حسب منهجية (Phillips and Hansen (1990)

استخدمنا منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً والتي هي إحدى طرق تحليل التكامل المشترك، لتقدير معلمات دالة الصادرات ودالة المستوردات كونها تعمل على تصحيح مشكلتي: الاعتماد المتداخل للبيانات وتحيز المعلمات، واستخدمنا في تقدير معادلات الانحدار برمجية (Microfit 4) لاحتوائها على تحليل فيليبس-هانسن وحصلنا على النتائج التالية:

أ- الصادرات

أظهرت نتائج تقدير دالة الصادرات الأردنية على المستوى الكلي والجزئي في الأجل الطويل، أنها تتصف -كبغية الدول الصغيرة- بانخفاض تأثير الأسعار على كمية الطلب على الصادرات حيث كانت مرونة الطلب السعرية على الصادرات الأردنية الكلية منخفضة نسبياً حيث بلغت (٠,٦٦)، أما دخل الشركاء التجاريين الرئيسيين للأردن فقد كان تأثيره واضحاً

كمحدد لكمية الطلب على الصادرات الكلية، واتصف بالمرونة والتي كانت تزيد عن الواحد الصحيح حيث بلغت (٢,٣)، وكانت هذه النتيجة مشابهة لما توصلت إليه دراسة *Riedel (1988)* و *Athukorala and Riedel (1994)*، المتعلقين بتقدير عوامل الطلب والعرض المحددة لصادرات هونغ كونغ كحالة للبلد الصغير الذي يكون آخذاً للسعر (*Price Taker*) في التجارة الدولية وليس محدداً له وليس بمقدرته التأثير على الأسعار العالمية للسلع المصدرة، وبينت دراستهما بأن مرونة الطلب السعرية لصادرات هونغ كونغ منخفضة جداً (-٠,٧)، وأن المرونة الدخلية مرتفعة (٤,٠)، وهي شبيهة بالنتيجة التي توصلت إليها دراستنا عن الأردن كبلد صغير، وكما أن دراسة *Muscatelli (1992)*، حول العوامل المحددة لطلب وعرض الصادرات في اقتصاديات الدول الصناعية الحديثة حيث درسوا حالة هونغ كونغ كذلك باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء، فأيدت نتائج دراستهم النتائج السابقة وأظهرت أن مرونة الطلب السعرية على الصادرات هي منخفضة (-٠,٥٩)، وأن مرونة الطلب الدخلية على الصادرات هي مرتفعة (٤,٢).

هذا بالنسبة لمرونة الطلب السعرية والدخلية، أما مرونة سعر الصرف فقد أظهرت الدراسة أن إشارتها سالبة وهي مخالفة لما هو متوقع لها -حسب تعريفنا لسعر الصرف- وتساوي (١,٠٩) للصادرات الوطنية الكلية، حيث أن ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة وبالتالي فإن هذا يكون حافزاً لزيادة كمية الصادرات، لكن لماذا كانت هذه هي النتيجة؟ تُعزى هذه النتيجة إلى طبيعة الأسعار النسبية والتي كانت تزيد عن الواحد الصحيح خلال الفترة ١٩٧٣ ولغاية عام ١٩٩٥ حسب *Gillis (1995)* بمعنى أن الأسعار المحلية هي أعلى من الأسعار الأجنبية، فعند ارتفاع الأسعار المحلية -والتكاليف- بسرعة أكبر من الأسعار الأجنبية فإن تأثير سعر الصرف سوف يضعف وتصبح قيمة العملة مرتفعة (*over valued*)، إضافة إلى أن سعر الصرف لا يتحدد من خلال قوى السوق وأن حوالي ٥٠٪ من صادرات الأردن هي من

المواد الخام والسلع الوسيطة وتتم هذه الصادرات بناءً على عقود مسبقة ولعدة سنوات، وهذه الأسباب جميعها أدت إلى أن تكون إشارة مرونة سعر الصرف غير متوافقة مع ما هو متوقع لها، وعموماً وعلى الرغم من اختلاف إشارتها فإن مرونة سعر الصرف تزيد عن الواحد الصحيح وهي مرنة لأغلب السلع المصدرة.

وفيما يلي عرض مفصل لنتائج تقدير كل معادلة حسب منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً، لذا فإن المعادلات التالية لا تحتوي أي ارتباط ذاتي أو اعتماد متداخل في البيانات وأي تحيز في المعلمات، وسنستخدم فقط اختبار t ، ولا نحتاج لأي اختبار آخر:

١- الصادرات الكلية

جميع المرونات هي مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وأن الطلب على الصادرات يعتمد على الأسعار النسبية ودخل الشركاء التجاريين للأردن وعلى سعر الصرف، وكانت مرونة كل منها ٠,٦٦، ٢,٣، ١,١ على التوالي، وأن الطلب على الصادرات يتضمن حساسية عالية لدخل الشركاء التجاريين وسعر الصرف، وهذا يعني أن زيادة دخل الشركاء التجاريين بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة ٢,٣٪، وأن زيادة الأسعار النسبية بنسبة ١٪ تؤدي إلى تراجع الصادرات بنسبة ٠,٦٦٪، أي أن الأردن كبلد صغير لا يستطيع أن يؤثر في الأسعار العالمية بل يتقبلها كما هي، وحيث أن ٥٠٪ من صادرات الأردن هي مواد خام وسلع وسيطة كالفوسفات والبوتاس وبعض المواد الكيماوية المصنعة من الفوسفات فإن الصادرات تكون عرضة لتقلبات السوق العالمية وتعتمد على طلبهم وعلى مقدرتهم على الشراء، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى دخلهم، وحيث أن المرونة الداخلية هي كبيرة يتطلب من القطاع الصناعي زيادة قدرته الصناعية لتلبية احتياجات المستهلك الأجنبي، وكذلك هو الحال بالنسبة

لأسعار الصرف، فإن تخفيض قيمة العملة وحسب ما يراه Gillis فإن الرقم القياسي لأسعار الصادرات يفوق الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأجنبي، لذا فإن تأثير سعر الصرف يضعف وتصبح قيمة الدينار الأردني مرتفعة، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات.

٢- التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي

أ- صادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية: جميع المروونات لها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪ باستثناء الأسعار النسبية فهي معنوية عند مستوى معنوية ٦٪، لذا فإن الطلب على الصادرات يعتمد على الأسعار النسبية وعلى دخل الشركاء التجاريين للأردن وعلى سعر الصرف، وكانت مرونة كل منها ١,٠٥، ٥,٧، ١,٥ على التوالي وجميعها مرنة، وهذا يعني أن الطلب على الصادرات يتضمن حساسية عالية للأسعار النسبية ولدخل الشركاء التجاريين ولسعر الصرف الذي كانت إشارته موجبة كما هو متوقع لها، أي أن زيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ -انخفاض قيمة العملة- تعني أن الصادرات تميل للزيادة بنسبة ١,٥٪، وأن زيادة الأسعار النسبية بنسبة ١٪ تؤدي إلى انخفاض الصادرات بنسبة ١,٥٪، وأن زيادة دخل الشركاء التجاريين بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة ٥,٧٪.

وهذه المعادلة توضح طبيعة التنافسية السعرية في تصدير المواد الغذائية ومنها الخضراوات، وبما أن الأسعار مرنة وتستجيب لتلبية حاجات الطلب الخارجي المتمثل بالسعودية ودول الخليج العربي والعراق، وأن السعر يلعب دوراً مهماً في تصدير السلع الغذائية، وكذلك فإن المرونة الداخلية لتلك الدول مرتفعة جداً وتتجاوز مع المعروض من هذا الصنف وتطلب المزيد منه لتلبية النقص الحاصل لديهم ونتيجة لزيادة طلبهم على شراء السلع الأردنية فإن صادرات المواد الغذائية ستزيد بنسبة ٥,٧٪ عندما يزداد دخلهم بنسبة ١٪، أما مرونة سعر

الصرف والتي تعتبر الوجه الآخر للعملة فهي مرنة، فعند تخفيض العملة فإن الأسعار تبدو منخفضة فتزداد الكمية المطلوبة في الخارج من هذا الصنف فتزداد الصادرات منه بنسبة ١,٥٪ عندما نخفض العملة بنسبة ١٪.

ب- صادرات المشروبات والتبغ: وتشكل نسبة بسيطة من حجم الصادرات (حوالي ١٪ في عام ٢٠٠٠) وكانت مرونة الأسعار النسبية منخفضة وغير مقبولة عند مستوى معنوية ٥٪ وهي لا تختلف عن الصفر، أما مرونة الطلب الدخلية فهي مقبولة عند مستوى معنوية ١٠٪ أي تختلف عن الصفر عند هذا المستوى من المعنوية، وهي مرنة وتزيد عن الواحد الصحيح (٢,٩)، سعر الصرف مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪ وهو مرن (١,٤).

ج- صادرات المواد الخام عدا المحروقات: جميع المرونات هي مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وأن مرونة الطلب الدخلية هي أكبر من الواحد الصحيح وهي مرنة (٢,٥) وكذلك سعر الصرف مرن (١,٤)، أما مرونة الطلب السعرية على الصادرات فهي أقل من الواحد الصحيح وهي غير مرنة (-٠,٧)، لذا فإن صادرات المواد الخام تعتمد بشكل كبير على دخل الشركاء التجاريين للأردن والذي ينعكس على حجم صناعاتهم وزيادة الطلب من المواد الخام اللازمة لصناعاتهم وبالتالي زيادة الطلب على المواد الخام الأردنية من الفوسفات والبوتاس وزيادة الصادرات منها، ويعتمد كذلك على سعر الصرف نظراً لمرونته المرتفعة.

د- صادرات المواد الكيماوية: وهي تشكل حوالي ٣٢٪ من حجم الصادرات الأردنية، وكانت جميع المرونات لها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وبما أن مرونة الطلب الدخلية تزيد عن الواحد وهي مرنة (٢,٧)، ونتيجة زيادة الدخل والتوسع الصناعي في الأقطار المستوردة للمواد الكيماوية من الأردن، فإن الطلب على هذا الصنف يزداد لتلبية حاجات الصناعة من

المواد الأولية والوسيلة فتزيد صادرات الأردن منه، في حين أن الأسعار النسبية هي غير مرنة (-٠,٨) ويكون تأثيرها منخفضاً، وكذلك سعر الصرف فهو غير مرن (٠,٥).

جدول رقم (٢-٣)

نتائج تقدير معادلات الصادرات بطريقة (Fully-Modified OLS)

١- كمية الصادرات الكلية.	$LogQx_t = -6.2459 - 0.659LogRp + 2.342LogYw - 1.09LogS$
	$t=(-3.4132) \quad (3.3286) \quad (-5.4897)$
٢- كمية صادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية.	$LogQx_0 = -17.8755 + 1.045LogRp + 5.721LogYw + 1.497LogS$
	$t=(1.9601) \quad (2.9901) \quad (2.8155)$
٣- كمية صادرات المشروبات والتبغ.	$LogQx_1 = -8.5555 - 0.142LogRp + 2.923LogYw - 1.363LogS$
	$t=(-0.32419) \quad (1.8269) \quad (-3.0197)$
٤- كمية صادرات المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات.	$LogQx_2 = -6.6692 - 0.717LogRp + 2.452LogYw - 1.412LogS$
	$t=(-2.3037) \quad (2.1630) \quad (-4.4154)$
٥- كمية صادرات المواد الكيماوية.	$LogQx_3 = -7.496 - 0.8498LogRp + 2.7474LogYw - 0.488LogS$
	$t=(-1.8489) \quad (2.1339) \quad (-1.0244)$

ب- المستوردات

أظهرت نتائج تقدير دالة المستوردات الأردنية على المستوى الكلي والجزئي في الأجل الطويل عموماً، بأنها موافقة للنظريات الاقتصادية من حيث الشكل والإشارة، وأن كمية الطلب على المستوردات تعتمد على الدخل القومي الحقيقي، وعلى الأسعار النسبية، وعلى سعر الصرف.

اتصف الطلب على المستوردات بانخفاض مرونته السعرية في الأجل الطويل مشيرة إلى أن مستوى المستوردات يزداد خلال الزمن بمعدل متناقص كما أوضحناه في الفصل الثاني، وتشير الأسعار النسبية إلى أن ارتفاع الأسعار النسبية بالنسبة للأسعار في المملكة تؤدي إلى استيراد أقل للمواطن وأنه لا يوجد أمامه خيار إلا استيراد حاجاته من السلع لتلبية النقص الحاصل في الإنتاج المحلي لحين إحلال المستوردات بالمنتجات المحلية، وهذا ما أوضحناه من تغير هيكل في مستوردات السلع الاستهلاكية لصالح المواد الخام والسلع الوسيطة، وهذا ما تؤكد مرونة الطلب السعرية على مستوردات المواد الخام والسلع الوسيطة ومستوردات الوقود المعدني ومواد التشحيم التي كانت مرنة وإشارتها سالبة حسب ما هو متوقع لها، وجميعها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وتشير هذه المرونة لهذه الأصناف بأن المستوردات منها حساسة وتستجيب لتغيرات الأسعار النسبية وأن استيرادها هو لتلبية حاجات الصناعات الاحلالية، أما مرونة مستوردات المشروبات والتبغ ومستوردات الآلات ومعدات النقل فهي منخفضة جداً وأثرها ضعيف جداً.

أما مرونة الطلب الداخلية على المستوردات فقد كانت مرنة بالنسبة للمستوردات الكلية ومستوردات المشروبات والتبغ ومستوردات المواد الخام عدا المحروقات، وكانت قريبة من

مرونة الوحدة بالنسبة لمستوردات المواد الخام والسلع الوسيطة ومستوردات الآلات ومعدات النقل، وجميعها موجبة الإشارة حسب ما هو متوقع لها ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى الدخل يساهم بزيادة كمية الطلب على المستوردات الكلية بشكل عام وأن نمط مستورداتها هو تفاخري وكمالي، باستثناء مستورداتها من المحروقات والمواد الخام والسلع الوسيطة والآلات والمعدات والمواد الكيماوية والزيوت والدهون.

بالنسبة لمرونة سعر الصرف فقد كانت سالبة الإشارة لبعض المستوردات حسب ما هو متوقع لها وتشير إلى أن تخفيض قيمة الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي تؤدي إلى تخفيض المستوردات وبذلك فإن المستوردات تستجيب لتخفيض العملة، وبعضها موجب الإشارة على عكس ما هو متوقع لها، وجميعها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وكانت مستوردات الزيوت والدهون مرنة ومستوردات السلع الرأسمالية كانت قريبة من الواحد، وما عداها في قليلة المرونة.

وفيما يلي عرض مفصل لنتائج تقدير كل معادلة، تم حسب منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً، وأن المعادلات التالية لا تحتوي أي ارتباط ذاتي أو اعتماد متداخل في البيانات وأي تحيز في المعلمات، لذا وكما أسلفنا فإننا سنستخدم فقط اختبار t ، ولا نحتاج لأي اختبار آخر:

١- المستوردات الكلية

جميع معاملاتها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية من الإشارة، وأظهرت أن مرونة كمية الطلب السعرية على المستوردات منخفضة (-٠,٣٨١) وإشارتها سالبة، أي أن زيادة الأسعار النسبية بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للانخفاض

بنسبة ٠,٣٨١٪، أما مرونة كمية الطلب الدخلية فقد كانت تزيد عن الواحد الصحيح (١,٠٣) وهي مرنة وإشارتها موجبة وهذا يعني أن زيادة الدخل بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ١,٠٣٪، وبالنسبة لمرونة سعر الصرف فقد كانت منخفضة وهي غير مرنة (-٠,٨٦٦) وإشارتها سالبة وتوافق النظرية الاقتصادية، وأن زيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ يعني تخفيض قيمة الدينار الأردني وبالتالي تميل كمية المستوردات للانخفاض بنسبة ٠,٨٦٦٪، تم الإشارة إلى المدلولات الاقتصادية للمرونة السعرية والمرونة الدخلية ومرونة سعر الصرف أعلاه.

٢- التركيب السلعي حسب التصنيف الدولي

أ- مستوردات المواد الغذائية والحيوانية: جميع معاملاتها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية باستثناء إشارة سعر الصرف، وأظهرت أن مرونة كمية الطلب السعرية على المستوردات هي منخفضة وبلغت (-٠,٣٧٦) وإشارتها سالبة، أي أن زيادة الأسعار النسبية بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للانخفاض بنسبة ٠,٣٧٦٪ وهذا يعكس سياسة إحلال المواد الغذائية المصنعة محلياً بدل المستورد منها، أما كمية الطلب الدخلية فقد كانت قليلة المرونة (٠,٦٧٧) وإشارتها موجبة وهذا يعني أن زيادة الدخل بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,٦٧٧٪ وهي تعكس الميل الحدي لاستيراد المواد الغذائية، أما بالنسبة لمرونة سعر الصرف فقد كانت منخفضة (٠,٢٢١) وهي غير مرنة وإشارتها موجبة ولا توافق النظرية الاقتصادية، وأن زيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,٢٢١٪.

ب- مستوردات المشروبات والتبغ: جميع معاملاتها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪ باستثناء الأسعار النسبية فهي لا تختلف عن الصفر، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية، وأظهرت أن مرونة كمية الطلب الدخلية كانت تزيد عن الواحد الصحيح وهي مرنة (١,٤٣١) وإشارتها موجبة وهذا يعني أن زيادة الدخل بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ١,٤٣٪ وتُظهر هذه المرونة بأنها سريعة الاستجابة لتغيرات الدخل وتتصف هذه السلعة بأنها سلعة كمالية وهي ليست من ضروريات الحياة، أما بالنسبة لمرونة سعر الصرف فقد كانت قليلة (٠,٧٨٦) وهي غير مرنة وإشارتها سالبة وتوافق النظرية الاقتصادية أي تخفيض العملة يعمل على تقليل المستوردات من هذه السلعة، وأن زيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للانخفاض بنسبة ٠,٧٨٦٪.

ج- مستوردات المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات: جميع معاملاتها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية باستثناء إشارة سعر الصرف، وأظهرت أن مرونة كمية الطلب السعرية على المستوردات غير مرنة (-٠,٥٩٩) وإشارتها سالبة، أي أن زيادة الأسعار النسبية بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للانخفاض بنسبة ٠,٥٩٩٪، أما المرونة الدخلية لكمية الطلب على مستوردات هذا الصنف فقد بلغت (١,١٧٢) وهي مرنة وإشارتها موجبة، وهذا يعني أن زيادة الدخل بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ١,١٧٢٪ أي أن زيادة الدخل المحلي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفده بالمواد الخام اللازمة للصناعة لذا فإن هذه المرونة تعتبر حافزاً للصناعة المحلية، أما بالنسبة لمرونة سعر الصرف فقد كانت منخفضة (٠,١٤٥) وهي غير مرنة وإشارتها موجبة ولا توافق النظرية الاقتصادية، وأن زيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,١٤٥٪ وتأثرها ضيف جداً يمكن إهماله.

د- مستوردات الوقود المعدني ومواد التشحيم: جميع معاملاتها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية باستثناء إشارة سعر الصرف، وأظهرت أن المرونة السعرية لكمية الطلب على مستوردات هذا الصنف هي غير مرنة (-٠,٧٧٧) وإشارتها سالبة، أي أن زيادة الأسعار النسبية بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للانخفاض بنسبة ٠,٧٧٧٪، أما كمية الطلب الداخلية فقد كانت قليلة المرونة (٠,٨٥٩) وإشارتها موجبة وهذا يعني أن زيادة الدخل بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,٨٥٩٪، أما بالنسبة لمرونة سعر الصرف فقد كانت منخفضة (٠,٢٩٨) وهي غير مرنة وإشارتها موجبة ولا توافق النظرية الاقتصادية، وأن زيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,٢٩٨٪، وهذه المرونات والتي تُظهر بأنها قليلة المرونة ولا يمكن الاستغناء عن استيراد النفط الخام ومشتقاته مهما ارتفعت الأسعار أو انخفض الدخل.

ه- مستوردات الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية: جميع معاملاتها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية باستثناء إشارة سعر الصرف، وأظهرت أن مرونة كمية الطلب السعرية على المستوردات مرنة تزيد عن الواحد الصحيح وهي مرنة (-١,٩١٦) وإشارتها سالبة، أي أن زيادة الأسعار النسبية بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للانخفاض بنسبة ١,٩١٦٪ وتشير المرونة السعرية الكبيرة إلى أن المستوردات من هذا الصنف وهي شديدة الحساسية لارتفاع الأسعار الأجنبية حيث يستطيع المواطن الأردني التحول نحو استهلاك الزيوت والدهون المصنعة محلياً لكثرة أصنافها وتوفرها بكثرة وانخفاض أسعارها، أما مرونة الطلب الداخلية لاستيراد هذا الصنف فقد كانت منخفضة المرونة (٠,٤) وإشارتها موجبة وهذا يعني أن زيادة الدخل بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,٤٪ وهذا يفسر كفاية الإنتاج المحلي لتلبية حاجات المستهلك الأردني، حيث

أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وزيادة استهلاك الأصناف المصنعة محلياً، وعند حدوث أي نقص يتم تلبيته من خلال الاستيراد، أما بالنسبة لمرونة سعر الصرف فقد كانت تزيد عن الواحد الصحيح (١,٦٢٧) وهي مرنة وإشارتها موجبة ولا توافق النظرية الاقتصادية، وأن زيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ١,٦٢٧٪، لذا سنهمله من تحليلنا للأسباب السالفة الذكر حول اختلاف الإشارة.

و- مستوردات المواد الكيماوية: جميع معاملاتها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية باستثناء إشارة سعر الصرف، وأظهرت أن المرونة السعرية لكمية الطلب على مستوردات المواد الكيماوية هي تزيد عن الواحد الصحيح وهي مرنة (-٢,١٥٧) وإشارتها سالبة، وهذه الحساسية الشديدة في الأسعار النسبية ناتجة عن توفر بدائل من الصناعة المحلية كالأدوية ومستحضرات التنظيف والعطور والأسمدة وغيرها، أي أن زيادة الأسعار النسبية بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للانخفاض بنسبة ٢,١٥٧٪، أما كمية الطلب الدخلية فقد كانت قليلة المرونة (٠,٧٧١) وإشارتها موجبة وهذا يعني أن زيادة الدخل بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,٧٧١٪، أما بالنسبة لمرونة سعر الصرف فقد كانت منخفضة (٠,٣٨٢) وهي غير مرنة وإشارتها موجبة ولا توافق النظرية الاقتصادية، وأن زيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,٣٨٢٪.

ز- مستوردات الآلات ومعدات النقل: جميع معاملاتها مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪ باستثناء الأسعار النسبية فهي لا تختلف عن الصفر، وإشاراتها موافقة للنظرية الاقتصادية، وأظهرت أن مرونة كمية الطلب السعرية على المستوردات منها هي منخفضة وغير مرنة (-٠,٢٨٣) وإشارتها سالبة، أي أن زيادة الأسعار النسبية بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل

للاخفاض بنسبة ٠,٢٨٣٪ ويُعزى انخفاض المرونة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية، أما كمية الطلب الداخلية فقد كانت قريبة من مرونة الوحدة (٠,٩٧٩) وإشارتها موجبة وهذا يعني أن زيادة الدخل بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,٩٧٩٪، حيث أن زيادة الدخل تشجع على زيادة الاستثمار وقيام الصناعات التي تحتاج إلى الآلات والمعدات، أما زيادة المرونة هنا عنها في مستوردات السلع الرأسمالية (٠,٦) فيعود لاشتغال معدات النقل على سلع استهلاكية معمرة لا علاقة لها برأس المال، أما مرونة سعر الصرف فقد كانت منخفضة (٠,٣٢٦) وهي غير مرنة وإشارتها سالبة وتوافق النظرية الاقتصادية، وأن زيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ فإن كمية المستوردات تميل للزيادة بنسبة ٠,٣٢٦٪، أي أن تأثيره على استيراد هذا الصنف كان ضعيفاً.

جدول رقم (٣-٣)

نتائج تقدير معادلات المستوردات بطريقة (Fully-Modified OLS)

١- معادلة المستوردات الكلية	$LogQm_t = -1.774 - 0.381LogRp + 1.03LogY - 0.866LogS$	$t=(-6.9277)$	(45.4393)	(-3.6501)
٢- معادلة مستوردات المواد الغذائية والحيوانية.	$LogQm_0 = -0.367 - 0.376LogRp + 0.677LogY + 0.221LogS$	$t=(-3.0534)$	(13.3503)	(4.1683)
٣- معادلة مستوردات المشروبات والتبغ.	$LogQm_1 = -3.0824 - 0.092LogRp + 1.431LogY - 0.786LogS$	$t=(-0.1774)$	(6.7274)	(-3.5258)
٤- معادلة مستوردات المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات.	$LogQm_2 = -2.2145 - 0.599LogRp + 1.172LogY + 0.145LogS$	$t=(-5.0565)$	(24.037)	(2.8425)
٥- معادلة مستوردات الوقود المعدني ومواد التشحيم.	$LogQm_3 = -1.076 - 0.777LogRp + 0.859LogY + 0.298LogS$	$t=(-3.8817)$	(10.4315)	(3.456)
٦- معادلة مستوردات الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية.	$LogQm_4 = 0.636 - 1.916LogRp + 0.400LogY + 1.627LogS$	$t=(-8.1579)$	(4.1379)	(16.0578)
٧- معادلة مستوردات المواد الكيماوية.	$LogQm_5 = -0.7598 - 2.157LogRp + 0.771LogY + 0.382LogS$	$t=(-7.198)$	(6.2503)	(2.9584)
٨- معادلة مستوردات الآلات ومعدات النقل.	$LogQm_6 = -1.673 - 0.283LogRp + 0.979LogY - 0.326LogS$	$t=(-0.7714)$	(6.4816)	(-2.059)

٣-٥- آثار سعر الصرف على الميزان التجاري

يفترض بأن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري، وهذا الافتراض يبقى صحيحاً بالاعتماد على مدى تجاوز حجم الصادرات والمستوردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف، وحالة تجاوبهما هذه تسمى بشرط مارشال-ليرنر^١، أي أن التخفيض الحقيقي يُحسِّن الحساب الجاري إذا كان حجم الصادرات والمستوردات معاً مرناً تماماً بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي.

ولمزيد من التوضيح، فإن هناك أثرين مباشرين لتخفيض العملة على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، الأول يعمل على تخفيض عجز الحساب الجاري، بينما الآخر يساهم في جعل العجز أسوأ من قبل: (Pilbeam, 1993)

١- التخفيض سوف يحسن الحساب الجاري عندما يكون $dCA/dS > 0$ أي عندما يكون التغيير في الحساب الجاري إلى التغيير في سعر الصرف موجباً، وهذا يكون فقط عندما يكون مجموع مرونة الطلب الخارجية على الصادرات η_x ومرونة الطلب المحلي على المستوردات η_m هي أكبر من الواحد الصحيح^٢، أي أن $\eta_m + \eta_x > 1$.

$$(١) \text{ ينطبق شرط (Marshall-Lerner) عندما يكون } \frac{dCA}{dS} = M(\eta_x + \eta_m - 1)$$

(٢) مرونة الطلب السعرية للصادرات η_x تعرف بالتغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في الأسعار، وهذا يماثل التغير النسبي في أسعار الصرف، أي أن: $\eta_x = \frac{dX/X}{dS/S} \Rightarrow dX = \eta_x \frac{dS \cdot X}{S}$ ، ومرونة الطلب السعرية للمستوردات η_m تعرف بالتغير النسبي في المستوردات إلى التغير النسبي في الأسعار، والتي تعادل التغير النسبي في أسعار الصرف، أي أن: $\eta_m = -\frac{dM/M}{dS/S} \Rightarrow dM = -\eta_m \frac{dS \cdot M}{S}$

٢- إذا كان مجموع المرونة لهما أقل من الواحد الصحيح فإن التخفيض يدهور الحساب

الجاري، أي $\eta_m + \eta_x < 1$.

وبما أن مرونة سعر الصرف للصادرات الوطنية السلعية الكلية في الأردن تساوي ١,٠٩ في الأجل الطويل، ومرونة سعر الصرف للمستوردات السلعية الكلية بالقيمة المطلقة تساوي ٠,٨٧ في الأجل الطويل، فإن مجموع مرونة الصادرات السلعية الوطنية الكلية والمستوردات السلعية الكلية يساوي ١,٩٦ في الأجل الطويل، لذا فإن:

أ- شرط مارشال- ليرنر ينطبق في الأجل الطويل لأن مجموع مرونة الصادرات الوطنية والمستوردات السلعية الكلية معاً يزيد عن الواحد الصحيح، فإنه يتوقع أن يؤدي تخفيض العملة إلى تحسين ميزان المدفوعات.

ب- تخفيض قيمة العملة نظرياً يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإنه يؤدي إلى تحسين الميزان (مجموع المرونة لها يساوي ١,٩٦)، لأنه في بداية التخفيض لا تتغير أحجام الصادرات والمستوردات كثيراً وهي تحتاج لفترة من الزمن حتى تتم الاستجابة، ويتغلب الأثر السعري فيتدهور الحساب الجاري، ومع مرور الزمن تحدث الاستجابة للتخفيض فيزيد حجم الصادرات ويتراجع حجم المستوردات مشيراً إلى تحسن الحساب، فيتغلب الأثر الموجب على الأثر السالب، وبالتالي فإن التحسن في الأجل الطويل يجعل التخفيض مفيداً وفي الأجل القصير يجعل التخفيض ضاراً، وهذا يعتمد على حجم المرونة ودرجة استجابة الأسواق للتخفيض، وهذا المسار الناتج عن تخفيض العملة يجعل الحساب الجاري يأخذ شكل حرف (J) باللغة الإنجليزية (J-Curve)، هذا من الناحية النظرية.

الفصل الرابع النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

في الفصول السابقة تم تحليل التجارة الخارجية الأردنية تحليلاً وصفيًا فيما يتعلق بالصادرات والمستوردات والعجز في الميزان التجاري وأهمية التجارة بالنسبة للاقتصاد الأردني، ومن ثمّ تم استخدام الأسلوب القياسي لتقدير محددات التجارة الخارجية وبيان العوامل المؤثرة عليها كالأسعار النسبية والدخل وسعر الصرف وبيان مرونتها، وتم التوصل إلى ما يلي:

٤-١- النتائج

يمكن تلخيص نتائج الدراسة بنقاط موجزة، تبين طبيعة وخصائص التجارة الخارجية الأردنية كجزء من الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠، نوجزها بما يلي:

أ- بينت الدراسة أن الاتجاه العام للصادرات يشير إلى أن الصادرات تميل إلى التزايد بمعدل متناقص، حيث انخفض معدل النمو الحقيقي من ٢٠٪ خلال السبعينات إلى ٣٪ خلال التسعينات من القرن الماضي.

ب- يميل الاتجاه العام للمستوردات إلى تزايد المستوردات بمعدل متناقص أيضاً، حيث انخفض معدل نمو المستوردات الحقيقي من ٢١,٢٪ خلال السبعينات إلى ٤,٤٪ خلال التسعينات من القرن الماضي.

ج- عانى الميزان التجاري عجزاً دائماً خلال فترة الدراسة.

د- محددات الطلب على الصادرات:

١- الأسعار النسبية لا تؤثر كثيراً على كمية الصادرات على المستوى الكلي والجزئي في الأجل الطويل، نظراً لانخفاض مرونتها، باستثناء صادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية والتي لها تأثير واضح عليها حيث بلغت مرونتها -١,٠٥٪.

٢- مرونة دخل الشركاء التجاريين الرئيسيين للأردن كانت تزيد عن الواحد الصحيح، وهي مرنة على المستوى الكلي والجزئي وان تأثيرها كان واضحاً كمحدد لكمية الطلب على الصادرات.

٣- مرونة سعر الصرف كانت تزيد عن الواحد الصحيح للصادرات الكلية وصادرات المواد الغذائية وصادرات المشروبات والتبغ وصادرات المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات.

هـ- محددات الطلب على المستوردات:

١- اتصف الأثر السعري للطلب على المستوردات بانخفاض مرونته في الأجل الطويل باستثناء الطلب على المواد الخام والسلع الوسيطة ومستوردات الوقود المعدني ومواد التشحيم حيث كانت مرنة، وإشارتها سالبة حسب ما هو متوقع لها، وجميعها مقبولة إحصائياً عند مستوى ٥٪ باستثناء مستوردات المشروبات والتبغ ومستوردات الآلات ومعدات النقل.

٢- مرونة الطلب الداخلية على المستوردات: كانت مرنة للمستوردات الكلية ومستوردات المشروبات والتبغ ومستوردات المواد الخام عدا المحروقات، وكانت قريبة من مرونة الوحدة

بالنسبة لمستوردات المواد الخام والسلع الوسيطة ومستوردات الآلات ومعدات النقل، وجميعها موجبة الإشارة حسب ما هو متوقع لها ومقبولة إحصائياً عند مستوى ٥٪.

٣- مرونة سعر الصرف: كانت سالبة الإشارة لبعض المستوردات حسب ما هو متوقع لها وبعضها موجب الإشارة على عكس ما هو متوقع لها، وجميعها مقبولة إحصائياً عند مستوى ٥٪، وكانت مستوردات الزيوت والدهون مرنة ومستوردات السلع الرأسمالية قريبة من الواحد، وما عداها فهي قليلة المرونة.

و- مجموع مرونة الصادرات ومرونة المستوردات يزيد عن الواحد الصحيح، وهذا يعكس الأثر الإيجابي لتخفيض العملة على تحسين الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

٤-٢- التوصيات

أ- بما أن المرونة الداخلية للصادرات عالية وهذا يعكس نوعية الطلب على السلع من حيث الاهتمام بجودة المنتج، لذا توصي الدراسة بتحسين نوعية منتجات الصناعة الأردنية لخلق وضع تنافسي من حيث الجودة إلى جانب المنافسة السعرية إن أمكن ذلك لزيادة حجم الصادرات وتقليل عجز الميزان التجاري وتحسين وضعية الحساب الجاري.

ب- بما أن حوالي ٤٠٪ من الصادرات الأردنية تتجه نحو الأقطار العربية، توصي الدراسة بالتكامل الاقتصادي العربي لدمج الاقتصاد الأردني بالاقتصاد العربي، وأن إقامة صناعة رأسمالية متكاملة لا بد لها من تكامل اقتصادي عربي وذلك من أجل توسيع السوق وتصريف المنتجات، وتوصي كذلك بالعمل مرحلياً على تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ج- يمكن أن يتم تقليل عجز الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات والتركيز على جانب العرض، لزيادة الإنتاج والتصدير من خلال إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات، وإعادة النظر بكلف وعناصر الإنتاج من كهرباء ومياه ومحروقات واتصالات.

د- وبما أن صادرات المواد الخام والسلع الوسيطة تشكل حوالي ٥٠٪ من إجمالي الصادرات فإن الدراسة توصي بتوسيع نطاق الصناعات المرتبطة بالفوسفات والبوتاس وعدم الاعتماد على تصدير المواد الأولية، كالتوسع في صناعات الأسمدة الكيماوية، وإقامة صناعات لاستخراج المواد الكيماوية من البوتاس للاستخدامات الصناعية.

هـ- بما أن المرونة الداخلية لصادرات المواد الكيماوية هي مرتفعة جداً (٢,٧)، ومرونتها السعرية (-٠,٨٥)، وأن مساهمتها في الصادرات حوالي ٣٠٪، فإن الدراسة توصي الدراسة بالتوسع في هذه الصناعة لزيادة القدرة الإنتاجية والتوسع في صادراتها وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري.

و- بما أن تخفيض العملة بنسبة ١٪ يؤدي إلى تراجع المستوردات الكلية بمعدل ٠,٨٧٪، لذا فإنه من الممكن أن يؤدي تخفيض العملة إلى تقليل كمية المستوردات وتحسين وضعية الميزان التجاري.

ز- توصي الدراسة بالعمل على تشجيع المواطنين لاستهلاك السلع المنتجة محلياً وتنمية الحس الوطني تجاه المنتجات الوطنية ودعم فكرة تشجيع استهلاك المنتج الوطني وذلك بعد تحسين نوعه وسعره، من خلال حملة إعلامية شاملة ومن خلال المناهج التعليمية المختلفة.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

أ - باللغة العربية

- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "التقرير السنوي"، لعام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "النشرة الإحصائية الشهرية"، أعداد مختلفة، عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦، عمان، الأردن.
- الدجاني، طاهر، وآخرون، ١٩٩٠، "الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية: دراسة تطبيقية حول مصر"، صندوق النقد الدولي، القاهرة.
- الدكتور محمد النعيمي وآخرون، ١٩٩١، (ترجمة)، "نظرية الاقتصاد القياسي"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
- الشوربجي، مجدي، ١٩٩٤، "الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة.
- جيلز، مايكل، وآخرون، ١٩٩٥، "اقتصاديات التنمية"، تعريب الدكتور طه عبد الله منصور، وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض.

- حميدات، وليد والهزيمة، محمد احمد، ١٩٩٥، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية للفترة ١٩٦٨-١٩٩٠"، دراسات (الإنسانية)، المجلد ٢٢، العدد ٣، ص ١٢٤٣-١٢٨٥.
- دائرة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي، العدد ٥١، ٢٠٠٠"، عمان، الأردن.
- رشيد، د. عبدالوهاب حميد، ١٩٨٤، "التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية"، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى.
- شامية، عبد الله والروابدة، موسى، ١٩٨٩، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-١٩٨٧"، مجلة دراسات، المجلد ١٦، العدد ١، ص ٦٢-٨٤.
- طلافحه، حسين، ١٩٨٩، "الميزان التجاري الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد رقم (٥)، العدد (٢)، إربد-الأردن، ص ٧-٤٠.
- مشعل، زكيه، ١٩٩٩، "محددات التجارة الخارجية في إسرائيل ١٩٨٠-١٩٩٦"، مؤتمة للبحوث والدراسات، العدد السابع، الكرك-الأردن، ص ٩٧-١١٣.
- هاجن، افيريت، ١٩٨٨، "اقتصاديات التنمية" ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان-الأردن.

ب- باللغة الإنجليزية:

- Aqeel, Anjum and Butt, Mohammad Sabihuddin, 2001. The Relationship Between Energy Consumption and Economic Growth in Pakistan, *Asia-Pacific Development Journal*, Vol. 8, No. 2 , pp. 101-109.
- Athukorala, Premachondra and Riedel, James, 1994. Demand and Supply Factors in the determination of NIE Exports: A Simultaneous Error-Correction Model For Hong Kong: A Comment, *The Economic Journal*, Vol. 104, pp. 1411-1414.
- Bond, Marian E., 1982. Export Demand and Supply for Groups of Non-Oil Developing Countries, *IMF Staff Papers*, Volume 132, No. 1, pp. 56-77.
- Branson, William H., 1989. *Macroeconomics: Theory and Policy*, 3rd Edition, New York.
- Cuthbertson, Keith, 1982. *Macroeconomics Policy: The New Cambridge, Keynesian and Monetarist Controversies*, The Macmillan Press Ltd., London.
- El-Hurani, Mohamed H., 1990. Jordan's Food Imports and Government Policy, *Abhath Al-Yarmouk*, Vol. 6, No. 2, pp. 7-39.
- Engle, Robert F. and Granger, C. W. J., 1987. Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, *Econometrica*, Vol. 55, No. 2, pp. 251- 276.
- Goldstein, Morris and Khan, Mohsin S., 1976. Large Versus Small Price Changes and the Demand for Imports, *IMF Staff Papers*, Volume XXIII, No. 1, pp. 200-225.

- Goldstein, Morris and Khan, Mohsin S., 1978. The Supply and Demand for Exports: A simultaneous Approach, *The Review Of Economics and Statistics*, Vol. LX, No. 1, pp. 275-286.

- IMF, *International Financial Statistics*, 2002. Year Book 2001, vol. LIV, USA.

- Khan, Mohsin S., 1974. Import and Export Demand in Developing Countries, *IMF Staff Papers*, Volume XXI, pp .678-693.

- Khan, Mohsin S., 1975. The Structure and Behavior Of Imports Of Venezuela, *The Review Of Economics and Statistics*, Vol. LVII, No. 1, pp. 221-224.

- Krugman, Paul and Obstfeld, Maurice., 1997. *International Economics: Theory and Policy*, 4th edition, Addison-Wesley, London.

- Kubursi, Atif A., 1974. The Import Structure Of Lebanon: A Quantitative Analysis, *The Journal Of Developing Areas*, Vol. 9, No. 1, pp. 87-98.

- Lawrence, Robert Z. and Weinstein, David E., 1999. Trade and Growth: Import-Led or Export-Led? Evidence From Japan and Korea, *NBER Working Paper*, No. 7264, July 1999.

- Maddala, G.S. and Kim, In-Moo, 1999. *Unit Roots, Cointegration, and Structural Change (Themes in Modern Econometrics)*, Cambridge University Press, London.

- Muscatelli V.A., Serinvasan T. G. and Vines D., 1992. Demand and Supply Factors in the determination of NIE Exports: A Simultaneous Error-Correction Model For Hong Kong, *The Economic Journal*, Vol. 102, pp. 1467-1477.

- Parikh, Ashok and Bailey, David, 1990. *Techniques of Economics Analysis with Applications*, London.

- Pilbeam, Keith, 1993. *International Finance*, Macmillan, London.

- Phillips, Peter C. and Hansen, Bruce E. ,1990. Statistical Inference In International Variables Regression With I(1) Processes, *Review of Economic Studies*, Vol. 57, pp. 99-125.
- Riedel, James, 1988. The Demand for LDC Exports of Manufactures: Estimations From Hong Kong, *The Economic Journal*, Vol. 98, pp. 138-148.
- Sato, Kazuo, 1977. The Demand Function For Industrial Exports: A cross-Country Analysis, *The Review Of Economics and Statistics*, Vol. LIX, No. 1, pp. 456-464.
- Senhadji, Abdelhak S. and Montenegro, Claudio E., 1999. Time Series Analysis of Export Demand Equations: A Cross-Country Analysis, *IMF Staff Papers*, Volume 46, No. 3, pp. 259-273.
- Senhadji, Abdelhak S., 1998. Time- Series Estimation of Structural Import Demand Equations: A Cross-Country Analysis, *IMF Staff Papers*, Volume 45, No. 2, pp. 236-267.
- Sundararajan V. and Thakur, Subhash, 1976. Input-Output Approach to Import Demand Functions: Experiments with Korean Datat, *IMF Staff Papers*, Volume XXIII, pp. 674-698.
- Thomas, R. L., 1993. *Introductory Econometrics*, 2nd Edition, Longman Group UK Limited, England.
- Thomas, R. L., 1997. *Modern Econometrics: an introduction*, Addison Wesley Longman, England.
- Tyler, William G., 1981. Growth and Export Expansion in Developing Countries, *Journal of Development Economics*, No. 9, pp. 121-130.
- Vamvakidis, Athanasios, 1999. Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?, *IMF Staff Papers*, Vol. 46, No. 1, PP 42-68.

- Warner, Dennis and Kreinin, Mordechai E., 1983. Determinants Of International Trade Flows, *The Review Of Economics and Statistics*, Vol. LXV, No. 1, pp.96-104.

الملاحق

الجدول الإحصائية

جدول رقم (١): الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والمستوردات، وإجمالي التجارة الخارجية، ودرجة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (١٩٩٥ = ١٠٠) وبالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الحقيقي	الصادرات	المستوردات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي
١٩٧٣	1636.8	96.0	503.3	599.2	36.6
١٩٧٤	1678.7	132.8	573.3	706.1	42.1
١٩٧٥	1415.6	118.9	625.7	744.6	52.6
١٩٧٦	1557.5	157.8	930.2	1088.1	69.9
١٩٧٧	1762.9	191.9	1221.6	1413.4	80.2
١٩٧٨	1960.2	212.3	1271.0	1483.3	75.7
١٩٧٩	2386.2	271.6	1523.3	1794.9	75.2
١٩٨٠	2479.7	332.7	1491.6	1824.3	73.6
١٩٨١	2827.4	407.3	1790.6	2197.9	77.7
١٩٨٢	3203.1	409.7	1923.4	2333.1	72.8
١٩٨٣	3242.7	386.7	2031.9	2418.6	74.6
١٩٨٤	3493.5	578.8	1785.6	2364.4	67.7
١٩٨٥	3481.4	583.0	1836.7	2419.6	69.5
١٩٨٦	3563.2	598.4	1932.3	2530.7	71.0
١٩٨٧	3639.5	710.8	2003.4	2714.2	74.6
١٩٨٨	3451.4	798.0	2116.9	2914.9	84.5
١٩٨٩	2797.9	839.8	1752.2	2591.9	92.6
١٩٩٠	2693.5	808.8	1828.2	2637.0	97.9
١٩٩١	2762.5	711.0	1806.2	2517.1	91.1
١٩٩٢	3133.2	780.5	2476.5	3257.0	104.0
١٩٩٣	3290.3	843.0	2699.3	3542.3	107.7
١٩٩٤	3995.6	924.2	2675.6	3599.9	90.1
١٩٩٥	4656.8	1004.5	2590.3	3594.8	77.2
١٩٩٦	4774.6	977.3	2789.7	3767.0	78.9
١٩٩٧	4966.2	1033.1	2725.5	3758.6	75.7
١٩٩٨	5404.7	1073.2	2565.6	3638.8	67.3
١٩٩٩	5720.9	1105.5	2551.0	3656.5	63.9
٢٠٠٠	6271.8	1187.7	3077.8	4265.5	68.0

المصدر: البيانات والنسب حسب من:
 - البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.
 - البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "النشرة الإحصائية الشهرية"، أعداد مختلفة.

IMF, International Financial Statistics, Year Book 2001, Vol. LIV

جدول رقم (٢)

حجم الصادرات والمستوردات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	صادرات (1)	مستوردات (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	عجز الميزان التجاري (2-1)	نسبة (1)/(3)	نسبة (٢)/(٣)	نسبة الناتج المحلي العجز إلى الناتج المحلي الخارجية إلى نسبة حجم التجارة
1973	14.0	108.2	284.8	-94.2	4.9	38.0	42.9
1974	39.4	156.5	347.5	-117.1	11.3	45.0	56.4
1975	40.1	234.0	382.2	-193.9	10.5	61.2	71.7
1976	49.6	339.5	479.7	-289.9	10.3	70.8	81.1
1977	60.3	454.4	580.0	-394.1	10.4	78.3	88.7
1978	64.1	458.8	680.2	-394.7	9.4	67.5	76.9
1979	82.6	589.5	880.5	-506.9	9.4	67.0	76.3
1980	120.1	716.0	1051.4	-595.9	11.4	68.1	79.5
1981	169.0	1047.5	1309.1	-878.5	12.9	80.0	92.9
1982	185.6	1142.5	1527.9	-956.9	12.1	74.8	86.9
1983	160.1	1103.3	1608.4	-943.2	10.0	68.6	78.6
1984	261.1	1071.3	1764.2	-810.2	14.8	60.7	75.5
1985	255.3	1074.4	1782.5	-819.1	14.3	60.3	74.6
1986	225.6	850.2	1820.8	-624.6	12.4	46.7	59.1
1987	248.8	915.5	1878.0	-666.7	13.2	48.7	62.0
1988	324.8	1022.5	1946.6	-697.7	16.7	52.5	69.2
1989	534.1	1230.0	2109.6	-695.9	25.3	58.3	83.6
1990	612.3	1725.8	2324.5	-1113.5	26.3	74.2	100.6
1991	598.6	1710.5	2505.6	-1111.9	23.9	68.3	92.2
1992	633.8	2214.0	2960.9	-1580.2	21.4	74.8	96.2
1993	691.3	2453.6	3214.6	-1762.3	21.5	76.3	97.8
1994	793.9	2362.6	4095.5	-1568.7	19.4	57.7	77.1
1995	1004.5	2590.3	4656.8	-1585.8	21.6	55.6	77.2
1996	1039.8	3043.6	4870.1	-2003.8	21.4	62.5	83.8
1997	1067.2	2908.1	5145.0	-1840.9	20.7	56.5	77.3
1998	1046.4	2714.4	5637.1	-1668.0	18.6	48.2	66.7
1999	1051.4	2635.2	5715.2	-1583.8	18.4	46.1	64.5
2000	1080.8	3259.4	6008.4	-2178.6	18.0	54.2	72.2

المصدر: البيانات والنسب حسب من:

- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦،
و"النشرة الإحصائية الشهرية"، أعداد مختلفة.

IMF, International Financial Statistics, Year Book 2001, Vol. LIV

جدول رقم (٣) معدل تغطية الصادرات للمستوردات وعجز الميزان التجاري ومعدل التغير في العجز ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي
(القيمة بالمليون دينار وبأسعار عام ١٩٩٥)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	المستوردات	الصادرات المستوردات	عجز الميزان التجاري	معدل تغير العجز	نسبة العجز للناتج المحلي
١٩٧٣	1636.8	96.0	503.3	19.1	-407.3		24.9
١٩٧٤	1678.7	132.8	573.3	23.2	-440.5	8.2	26.2
١٩٧٥	1415.6	118.9	625.7	19.0	-506.8	15.1	35.8
1976	1557.5	157.8	930.2	17.0	-772.4	52.4	49.6
1677	1762.9	191.9	1221.6	15.7	-1029.7	33.3	58.4
1978	1960.2	212.3	1271.0	16.7	-1058.7	2.8	54.0
1979	2386.2	271.6	1523.3	17.8	-1251.7	18.2	52.5
1980	2479.7	332.7	1491.6	22.3	-1158.9	-7.4	46.7
1981	2827.4	407.3	1790.6	22.7	-1383.3	19.4	48.9
1982	3203.1	409.7	1923.4	21.3	-1513.7	9.4	47.3
1983	3242.7	386.7	2031.9	19.0	-1645.2	8.7	50.7
1984	3493.5	578.8	1785.6	32.4	-1206.8	-26.6	34.5
1985	3481.4	583.0	1836.7	31.7	-1253.7	3.9	36.0
1986	3563.2	598.4	1932.3	31.0	-1333.9	6.4	37.4
1987	3639.5	710.8	2003.4	35.5	-1292.6	-3.1	35.5
1988	3451.4	798.0	2116.9	37.7	-1318.9	2.0	38.2
1989	2797.9	839.8	1752.2	47.9	-912.4	-30.8	32.6
1990	2693.5	808.8	1828.2	44.2	-1019.4	11.7	37.8
1991	2762.5	711.0	1806.2	39.4	-1095.2	7.4	39.6
1992	3133.2	780.5	2476.5	31.5	-1696.0	54.9	54.1
1993	3290.3	843.0	2699.3	31.2	-1856.3	9.5	56.4
1994	3995.6	924.2	2675.6	34.5	-1751.4	-5.7	43.8
1995	4656.8	1004.5	2590.3	38.8	-1585.8	-9.5	34.1
1996	4774.6	977.3	2789.7	35.0	-1812.4	14.3	38.0
1997	4966.2	1033.1	2725.5	37.9	-1692.4	-6.6	34.1
1998	5404.7	1073.2	2565.6	41.8	-1492.4	-11.8	27.6
1999	5720.9	1105.5	2551.0	43.3	-1445.5	-3.1	25.3
2000	6271.8	1187.7	3077.8	38.6	-1890.1	30.8	30.1

المصدر: البيانات والنسب حسب من:

- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.
- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "النشرة الإحصائية الشهرية"، أعداد مختلفة.

IMF, International Financial Statistics, Year Book 2001, Vol. LIV

جدول رقم (٤)

حجم الصادرات بالأسعار الثابتة حسب التصنيف الاقتصادي

خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠

السنة	إجمالي الصادرات	السلع الاستهلاكية	المواد الخام والسلع الوسيطة	السلع الرأسمالية	سلع أخرى
١٩٧٣	96.0	46.8	45.7	3.2	0.3
١٩٧٤	132.8	46.7	83.9	2.1	0.0
١٩٧٥	118.9	47.5	69.6	1.8	0.0
١٩٧٦	157.8	80.9	74.1	2.7	0.0
١٩٧٧	191.9	102.4	85.8	3.6	0.0
١٩٧٨	212.3	108.0	101.6	2.7	0.0
١٩٧٩	271.6	138.1	129.8	3.7	0.0
١٩٨٠	332.7	150.2	177.9	4.6	0.0
١٩٨١	407.3	184.9	209.0	13.3	0.2
١٩٨٢	409.7	194.6	203.7	11.3	0.1
١٩٨٣	386.7	227.6	150.8	8.2	0.0
١٩٨٤	578.8	241.1	329.7	8.0	0.0
١٩٨٥	583.0	226.1	349.9	7.0	0.0
١٩٨٦	598.4	207.1	386.2	5.2	0.0
١٩٨٧	710.8	240.3	459.5	11.0	0.0
١٩٨٨	798.0	196.3	587.9	13.8	0.0
١٩٨٩	839.8	208.1	610.4	21.4	0.0
١٩٩٠	808.8	191.1	602.0	15.7	0.0
١٩٩١	711.0	200.6	500.9	9.5	0.0
١٩٩٢	780.5	264.4	489.6	26.4	0.0
١٩٩٣	843.0	367.5	428.6	46.9	0.1
١٩٩٤	924.2	358.3	505.9	60.0	0.0
١٩٩٥	1004.5	412.1	550.9	41.5	0.0
١٩٩٦	977.3	383.1	571.9	22.1	0.2
١٩٩٧	1033.1	490.8	512.4	29.8	0.0
١٩٩٨	1073.2	469.3	572.4	31.5	0.0
١٩٩٩	1105.5	439.1	622.4	43.9	0.1
٢٠٠٠	1187.7	495.0	635.2	57.4	0.1

المصدر: البيانات والنسب حسب من:

- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.
- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "النشرة الإحصائية الشهرية"، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٥)

حجم الصادرات بالأسعار الثابتة حسب التصنيف الدولي
خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠ (القيمة بالمليون دينار)

السنة	الصادرات إجمالي	المواد الغذائية	المشروبات والتبغ	صالحه للاكل مواد خام غير	وقود معدني ومواد تشييم	زيتون ودهون حيوانية ونباتية	مواد كيميائية	سلع مصنعة	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	أخرى
١٩٧٣	96.0	32.2	31.5	31.5	1.4	0.7	4.1	15.1	3.4	2.1	0.0
١٩٧٤	132.8	32.3	67.3	67.3	0.3	1.7	4.0	19.9	2.0	2.4	0.0
١٩٧٥	118.9	30.3	59.6	59.6	0.6	1.2	5.6	12.2	1.5	4.7	0.0
١٩٧٦	157.8	52.2	64.0	64.0	1.9	2.2	11.1	12.4	2.2	7.6	0.0
١٩٧٧	191.9	65.6	60.2	60.2	0.0	1.3	16.6	30.3	2.5	11.5	0.0
١٩٧٨	212.3	54.0	68.5	68.5	0.0	2.6	20.9	39.4	3.6	17.9	0.0
١٩٧٩	271.6	69.7	90.8	90.8	0.0	1.6	23.4	46.4	5.6	21.1	0.0
١٩٨٠	332.7	65.1	136.3	136.3	0.8	2.5	30.2	51.8	6.6	23.8	0.0
١٩٨١	407.3	79.5	136.6	136.6	1.0	2.7	43.1	83.4	9.4	35.4	0.2
١٩٨٢	409.7	86.3	135.8	135.8	0.4	1.5	51.0	71.7	7.1	44.2	0.0
١٩٨٣	386.7	87.7	127.3	127.3	0.2	2.9	88.9	43.5	4.8	22.2	0.0
١٩٨٤	578.8	92.7	193.1	193.1	0.0	2.4	149.9	74.9	4.4	51.9	0.0
١٩٨٥	583.0	99.5	224.9	224.9	0.0	0.5	116.4	90.6	4.6	42.2	0.0
١٩٨٦	598.4	111.1	259.4	259.4	0.3	4.0	144.6	52.0	3.7	19.4	0.0
١٩٨٧	710.8	96.6	261.4	261.4	0.9	1.1	199.7	106.6	7.1	28.3	0.0
١٩٨٨	798.0	73.7	360.9	360.9	0.7	1.5	225.1	87.0	9.3	33.7	2.5
١٩٨٩	839.8	76.4	353.6	353.6	0.0	3.8	245.3	100.2	17.1	38.8	0.0
١٩٩٠	808.8	79.0	310.7	310.7	0.0	0.8	249.7	102.8	18.9	41.1	0.0
١٩٩١	711.0	102.1	271.3	271.3	0.0	2.7	210.2	75.3	8.8	31.6	0.0
١٩٩٢	780.5	113.3	268.7	268.7	0.0	2.3	242.5	82.5	14.5	50.5	0.0
١٩٩٣	843.0	170.7	235.1	235.1	0.0	2.1	238.4	99.3	29.1	63.8	0.0
١٩٩٤	924.2	106.2	241.8	241.8	0.1	73.0	305.5	100.0	45.9	47.1	0.0
١٩٩٥	1004.5	99.5	259.8	259.8	0.0	147.0	302.1	96.7	45.9	48.3	0.0
١٩٩٦	977.3	150.5	268.2	268.2	0.0	60.5	311.2	111.7	23.0	48.0	0.2
١٩٩٧	1033.1	175.5	250.2	250.2	0.0	83.9	324.4	106.5	33.6	55.2	0.1
١٩٩٨	1073.2	169.2	275.5	275.5	0.0	61.2	331.6	102.7	46.5	80.3	0.0
١٩٩٩	1105.5	134.0	278.5	278.5	0.0	51.6	370.7	114.3	71.5	81.6	0.1
٢٠٠٠	1187.7	127.9	274.0	274.0	0.1	49.1	381.5	124.8	76.2	144.5	0.1

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦،
و"النشرة الإحصائية الشهرية"، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٦): الأهمية النسبية للصادرات حسب التصنيف الدولي

خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠

السنة	(ملنة / دينار)	إجمالي الصادرات	المواد الغذائية	المشروبات والتبغ	صالحه للأكل	مواد خام غير	مواد تشحيم	وقود معدني	حيوانية ونباتية	زيوت ودهون	مواد كيميائية	سلع مصنعة	آلات ومعدات نقل	متنوعة	مصنوعات	أخرى
١٩٧٣	96.0	0.33	0.06	0.33	0.01	0.01	0.33	0.01	0.01	0.05	0.16	0.03	0.02	0.00	0.00	
١٩٧٤	132.8	0.24	0.02	0.51	0.01	0.00	0.51	0.00	0.01	0.03	0.15	0.01	0.02	0.00	0.00	
١٩٧٥	118.9	0.25	0.03	0.50	0.01	0.01	0.50	0.01	0.01	0.05	0.10	0.01	0.04	0.00	0.00	
١٩٧٦	157.8	0.33	0.02	0.41	0.01	0.01	0.41	0.01	0.01	0.07	0.08	0.01	0.05	0.00	0.00	
١٩٧٧	191.9	0.34	0.02	0.31	0.01	0.00	0.31	0.00	0.01	0.09	0.16	0.01	0.06	0.00	0.00	
١٩٧٨	212.3	0.25	0.03	0.32	0.01	0.00	0.32	0.00	0.01	0.10	0.19	0.02	0.08	0.00	0.00	
١٩٧٩	271.6	0.26	0.05	0.33	0.01	0.00	0.33	0.00	0.01	0.09	0.17	0.02	0.08	0.00	0.00	
١٩٨٠	332.7	0.20	0.05	0.41	0.01	0.00	0.41	0.00	0.01	0.09	0.16	0.02	0.07	0.00	0.00	
١٩٨١	407.3	0.20	0.04	0.34	0.01	0.00	0.34	0.00	0.01	0.11	0.20	0.02	0.09	0.00	0.00	
١٩٨٢	409.7	0.21	0.03	0.33	0.00	0.00	0.33	0.00	0.00	0.12	0.17	0.02	0.11	0.00	0.00	
١٩٨٣	386.7	0.23	0.02	0.33	0.01	0.00	0.33	0.00	0.01	0.23	0.11	0.01	0.06	0.00	0.00	
١٩٨٤	578.8	0.16	0.02	0.33	0.00	0.00	0.33	0.00	0.00	0.26	0.13	0.01	0.09	0.00	0.00	
١٩٨٥	583.0	0.17	0.01	0.39	0.00	0.00	0.39	0.00	0.00	0.20	0.16	0.01	0.07	0.00	0.00	
١٩٨٦	598.4	0.19	0.01	0.43	0.01	0.00	0.43	0.00	0.01	0.24	0.09	0.01	0.03	0.00	0.00	
١٩٨٧	710.8	0.14	0.01	0.37	0.00	0.00	0.37	0.00	0.00	0.28	0.15	0.01	0.04	0.00	0.00	
١٩٨٨	798.0	0.09	0.00	0.45	0.00	0.00	0.45	0.00	0.00	0.28	0.11	0.01	0.04	0.00	0.00	
١٩٨٩	839.8	0.09	0.01	0.42	0.00	0.00	0.42	0.00	0.00	0.29	0.12	0.02	0.05	0.00	0.00	
١٩٩٠	808.8	0.10	0.01	0.38	0.00	0.00	0.38	0.00	0.00	0.31	0.13	0.02	0.05	0.00	0.00	
١٩٩١	711.0	0.14	0.01	0.38	0.00	0.00	0.38	0.00	0.00	0.30	0.11	0.01	0.04	0.00	0.00	
١٩٩٢	780.5	0.15	0.01	0.34	0.00	0.00	0.34	0.00	0.00	0.31	0.11	0.02	0.06	0.00	0.00	
١٩٩٣	843.0	0.20	0.01	0.28	0.00	0.00	0.28	0.00	0.00	0.28	0.12	0.03	0.08	0.00	0.00	
١٩٩٤	924.2	0.11	0.01	0.26	0.00	0.00	0.26	0.00	0.00	0.33	0.11	0.05	0.05	0.00	0.00	
١٩٩٥	1004.5	0.10	0.01	0.26	0.15	0.00	0.26	0.00	0.00	0.30	0.10	0.05	0.05	0.00	0.00	
١٩٩٦	977.3	0.15	0.00	0.27	0.06	0.00	0.27	0.00	0.00	0.32	0.11	0.02	0.05	0.00	0.00	
١٩٩٧	1033.1	0.17	0.00	0.24	0.08	0.00	0.24	0.00	0.00	0.31	0.10	0.03	0.05	0.00	0.00	
١٩٩٨	1073.2	0.16	0.01	0.26	0.06	0.00	0.26	0.00	0.00	0.31	0.10	0.04	0.07	0.00	0.00	
١٩٩٩	1105.5	0.12	0.00	0.25	0.05	0.00	0.25	0.00	0.00	0.34	0.10	0.06	0.07	0.00	0.00	
٢٠٠٠	1187.7	0.11	0.01	0.23	0.04	0.00	0.23	0.00	0.00	0.32	0.11	0.06	0.12	0.00	0.00	

المصدر: حسب النسب من الجدول السابق

جدول رقم (٧): التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠

القيمة بالمليون دينار

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٣		
٤٣٠,٥	٤٥١,٦	٢٥٨,٩	١٣١,٥	٧٢,٩	١٠,١	القيمة	الدول العربية
%٣٩,٩	%٤٥	%٤٢,٣	%٥١,٥	%٦٠,٧	%٧٢,١	النسبة	
٣٥,٥	٦٣,٠	٢٢,٣	١١,٧	٢,١	٠	القيمة	دول الاتحاد الأوروبي
%٣,٣	%٦,٣	%٣,٦	%٤,٦	%١,٧	٠	النسبة	
٥,٤	١٧,٥	٢٤,٥	١٩,٢	١٣,٠	٠,٣	القيمة	الدول الأوروبية الأخرى
%٠,٥	%١,٧	%٤,٠	%٧,٥	%١٠,٨	%٢,١	النسبة	
٤٨,٧	١٨,٩	٣,٥	٠,١	٠	٠	القيمة	دول النافتا وأمريكا الجنوبية
%٤,٥	%١,٨	%٠,٦	٠	٠	٠	النسبة	
٣٧٥,٤	٢٨٩,٣	١٦٠,١	٥٣,٤	١٤,١	١,٩	القيمة	الدول الآسيوية غير العربية
%٣٤,٨	%٢٨,٨	%٢٦,١	%٢٠,٩	%١١,٧	%١٣,٦	النسبة	
١٨٤,٢	١٦٤,٣	١٤٣,٠	٣٩,٤	١٨,٠	١,٧	القيمة	البلدان الأخرى
%١٧,٠	%١٦,٤	%٢٣,٤	%١٥,٤	%١٥,٠	%١٢,٧	النسبة	
١٠٧٩,٧	١٠٠٤,٥	٦١٢,٣	٢٥٥,٣	١٢٠,١	١٤,٠	القيمة	إجمالي الصادرات

المصدر: البيانات والنسب حسب من:

- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.
- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "التقرير السنوي ٢٠٠١"، العدد ٣٨، نيسان ٢٠٠٢.

جدول رقم (٨): حجم المستوردات حسب التصنيف الاقتصادي
خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠ القيمة بالدينار وبالأسعار الثابتة

السنة	إجمالي المستوردات	السلع الاستهلاكية	المواد الخام والسلع الوسيطة	السلع الرأسمالية	سلع أخرى
١٩٧٣	108.2	50.6	22.2	20.2	15.2
١٩٧٤	156.5	69.6	30.0	40.9	16.0
١٩٧٥	234.0	90.5	57.2	82.9	3.4
١٩٧٦	339.5	133.3	90.0	114.6	1.6
١٩٧٧	454.4	147.2	121.2	184.1	1.9
١٩٧٨	458.8	175.7	117.3	161.2	4.7
١٩٧٩	589.5	215.2	179.5	193.6	1.3
١٩٨٠	716.0	240.2	227.1	246.7	2.0
١٩٨١	1047.5	325.2	305.5	415.0	1.8
١٩٨٢	1142.5	368.3	380.3	391.4	2.5
١٩٨٣	1103.3	365.1	377.8	310.6	49.9
١٩٨٤	1071.3	417.1	453.7	170.5	29.9
١٩٨٥	1074.4	384.8	464.7	201.3	23.7
١٩٨٦	850.2	358.2	309.5	141.5	40.9
١٩٨٧	915.5	362.0	371.0	162.8	19.7
١٩٨٨	1022.5	371.6	393.7	219.5	37.7
١٩٨٩	1230.0	414.4	523.8	262.1	29.8
١٩٩٠	1725.8	433.8	992.9	259.7	39.4
١٩٩١	1710.5	471.2	973.1	251.2	15.0
١٩٩٢	2214.0	553.6	1163.0	461.3	36.0
١٩٩٣	2453.6	555.8	1297.6	263.0	37.5
١٩٩٤	2362.6	551.9	1269.3	529.5	11.9
١٩٩٥	2590.3	600.4	1428.5	547.5	13.9
١٩٩٦	3043.6	727.1	1650.9	664.9	0.6
١٩٩٧	2908.1	706.1	1552.1	649.3	0.7
١٩٩٨	2714.4	762.4	1360.8	589.9	1.2
١٩٩٩	2635.2	782.9	1307.3	533.6	11.4
٢٠٠٠	3259.4	984.9	1625.7	575.6	73.2

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦، و"التقرير السنوي ٢٠٠١"، العدد ٣٨، نيسان ٢٠٠٢.

جدول رقم (٩): حجم المستوردات حسب التصنيف الدولي لإحصاءات التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠ القيمة بالدينار وبالأسعار الثابتة

السنة	المستوردات إجمالي	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات ونيغ	مواد خام عدا المحروقات	وقود معدني ومواد تشيخيم	زيوت وشموم حيوانية ونباتية	مواد كيميائية	بضائع مصنوعة	آلات ومعدات الثقل	مصنوعات مختلفة	أخرى
١٩٧٣	108.2	30.8	1.1	3.2	4.2	1.5	5.7	23.2	17.2	6.2	15.2
١٩٧٤	156.5	42.7	0.9	4.4	5.2	1.2	8.1	33.9	35.3	8.7	16.0
١٩٧٥	234.0	49.4	1.3	5.9	24.9	1.3	12.2	44.8	74.0	16.8	3.4
١٩٧٦	339.5	81.4	2.1	10.2	37.2	3.1	16.3	65.9	101.4	20.1	1.8
١٩٧٧	454.4	75.9	3.0	11.1	43.1	3.1	23.2	102.3	156.8	33.3	2.6
١٩٧٨	458.8	87.6	4.8	12.8	46.8	4.1	21.5	98.4	138.2	40.1	4.4
١٩٧٩	589.5	108.3	5.0	18.0	74.1	2.8	30.3	142.0	153.9	53.6	1.5
١٩٨٠	716.0	118.8	5.3	16.1	122.2	4.7	39.2	147.7	200.0	58.3	3.7
١٩٨١	1047.5	167.9	5.1	29.3	182.3	2.7	50.4	176.6	338.0	91.9	3.2
١٩٨٢	1142.5	191.9	4.6	35.1	240.7	5.8	54.2	191.7	319.4	85.6	13.4
١٩٨٣	1103.3	180.4	8.8	31.4	212.7	4.1	57.8	198.0	262.0	92.3	55.8
١٩٨٤	1071.3	184.3	7.7	29.9	213.6	10.5	79.9	166.4	215.9	95.9	67.3
١٩٨٥	1074.4	175.8	4.0	33.1	223.3	10.2	67.6	169.6	207.4	105.2	78.3
١٩٨٦	850.2	165.6	6.7	28.6	116.5	9.4	74.9	140.9	176.6	79.9	51.1
١٩٨٧	915.5	155.7	8.0	28.5	156.1	8.0	91.7	169.4	186.3	87.7	24.1
١٩٨٨	1022.5	172.9	6.8	37.6	157.8	10.9	100.5	177.1	233.7	75.4	49.8
١٩٨٩	1230.0	197.7	8.9	40.7	235.4	7.2	134.3	225.5	258.7	84.9	36.7
١٩٩٠	1725.8	403.9	9.8	43.2	312.1	21.9	190.2	299.7	327.2	92.1	25.7
١٩٩١	1710.5	417.7	9.5	58.9	247.5	23.7	218.8	327.8	299.1	94.0	13.6
١٩٩٢	2214.0	416.0	9.3	45.5	303.4	37.6	245.5	444.9	543.8	151.1	16.8
١٩٩٣	2453.6	435.1	9.7	55.5	314.8	42.7	248.6	506.7	660.9	150.7	29.0
١٩٩٤	2362.6	409.7	13.9	71.6	300.7	82.5	279.9	432.2	600.3	151.6	20.2
١٩٩٥	2590.3	419.2	9.9	91.1	336.4	94.7	317.7	504.0	634.7	147.2	35.4
١٩٩٦	3043.6	685.9	12.0	92.7	372.5	73.6	329.1	512.5	789.9	156.1	19.2
١٩٩٧	2908.1	539.5	16.5	83.9	383.9	96.8	338.3	443.2	814.1	148.4	43.4
١٩٩٨	2714.4	532.2	23.1	88.6	251.8	57.6	346.2	435.8	776.8	175.0	27.3
١٩٩٩	2635.2	484.1	27.0	84.4	319.0	44.6	334.2	391.2	724.9	180.6	45.1
٢٠٠٠	3259.4	529.9	33.0	103.8	508.8	39.9	349.6	493.7	931.1	180.8	88.7

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦،
والتقرير السنوي ٢٠٠١، العدد ٣٨، نيسان ٢٠٠٢.

جدول رقم (١٠): هيكل المستوردات حسب التصنيف الدولي لإحصاءات التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠ (نسب مئوية)

السنة	المستوردات إجمالي	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وبنج	مواد خام عدا المحروقات	وقود معدني ومواد تشحيم	زيت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيميائية	بضائع مصنوعة	النقل آلات ومعدات	مجموعة مصنوعات	أخرى
١٩٧٣	108.2	28.5	1.0	2.9	3.8	1.4	5.3	21.4	15.9	5.7	14.0
١٩٧٤	156.5	27.3	.6	2.8	3.3	.7	5.1	21.7	22.6	5.6	10.3
١٩٧٥	234.0	21.1	.5	2.5	10.6	.5	5.2	19.2	31.6	7.2	1.5
١٩٧٦	339.5	24.0	.6	3.0	10.9	.9	4.8	19.4	29.9	5.9	.5
١٩٧٧	454.4	16.7	.7	2.4	9.5	.7	5.1	22.5	34.5	7.3	.6
١٩٧٨	458.8	19.1	1.0	2.8	10.2	.9	4.7	21.5	30.1	8.7	1.0
١٩٧٩	589.5	18.4	.9	3.0	12.6	.5	5.1	24.1	26.1	9.1	.3
١٩٨٠	716.0	16.6	.7	2.2	17.1	.7	5.5	20.6	27.9	8.1	.5
١٩٨١	1047.5	16.0	.5	2.8	17.4	.3	4.8	16.9	32.3	8.8	.3
١٩٨٢	1142.5	16.8	.4	3.1	21.1	.5	4.7	16.8	28.0	7.5	1.2
١٩٨٣	1103.3	16.3	.8	2.8	19.3	.4	5.2	17.9	23.7	8.4	5.1
١٩٨٤	1071.3	17.2	.7	2.8	19.9	1.0	7.5	15.5	20.1	9.0	6.3
١٩٨٥	1074.4	16.4	.4	3.1	20.8	.9	6.3	15.8	19.3	9.8	7.3
١٩٨٦	850.2	19.5	.8	3.4	13.7	1.1	8.8	16.6	20.8	9.4	6.0
١٩٨٧	915.5	17.0	.9	3.1	17.1	.9	10.0	18.5	20.3	9.6	2.6
١٩٨٨	1022.5	16.9	.7	3.7	15.4	1.1	9.8	17.3	22.9	7.4	4.9
١٩٨٩	1230.0	16.1	.7	3.3	19.1	.6	10.9	18.3	21.0	6.9	3.0
١٩٩٠	1725.8	23.4	.6	2.5	18.1	1.3	11.0	17.4	19.0	5.3	1.5
١٩٩١	1710.5	24.4	.6	3.4	14.5	1.4	12.8	19.2	17.5	5.5	.8
١٩٩٢	2214.0	18.8	.4	2.1	13.7	1.7	11.1	20.1	24.6	6.8	.8
١٩٩٣	2453.6	17.7	.4	2.3	12.8	1.7	10.1	20.7	26.9	6.1	1.2
١٩٩٤	2362.6	17.3	.6	3.0	12.7	3.5	11.8	18.3	25.4	6.4	.9
١٩٩٥	2590.3	16.2	.4	3.5	13.0	3.7	12.3	19.5	24.5	5.7	1.4
١٩٩٦	3043.6	22.5	.4	3.0	12.2	2.4	10.8	16.8	26.0	5.1	.6
١٩٩٧	2908.1	18.6	.6	2.9	13.2	3.3	11.6	15.2	28.0	5.1	1.5
١٩٩٨	2714.4	19.6	.8	3.3	9.3	2.1	12.8	16.1	28.6	6.4	1.0
١٩٩٩	2635.2	18.4	1.0	3.2	12.1	1.7	12.7	14.8	27.5	6.9	1.7
٢٠٠٠	3259.4	16.3	1.0	3.2	15.6	1.2	10.7	15.1	28.6	5.5	2.7

المصدر: حسب من الجدول السابق

جدول رقم (١١): التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٠

حسب درجة الأهمية النسبية، والقيمة بالمليون دينار وبالأسعار الجارية

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٣		
٧٧٣,٧	٦٠٨,٥	٤٣٨,٤	٢٦٣,٦	١٤٩,٢	٢١,٧	القيمة	الدول العربية
%٢٣,٧	%٢٣,٥	%٢٥,٤	%٢٤,٥	%٢٠,٨	%٢٠,١	النسبة	
١٠٧٤,٢	٨٥٩,٣	٥٣١,٤	٣٤١,٣	٣٠٣,٢	٣٣,٧	القيمة	دول الاتحاد الأوروبي
%٣٣	%٣٣,٢	%٣٠,٨	%٣١,٨	%٤٢,٣	%٣١,١	النسبة	
١٧٤	١٦٦,٥	١٠٧,٨	١٢٣,٠	٤٥,٩	٦,٧	القيمة	الدول الأوروبية الأخرى
%٥,٣	%٦,٤	%٦,٢	%١١,٥	%٦,٤	%٦,٢	النسبة	
٤٣٢	٢٤٠,٥	٢٩٩,٥	١٢٨,٠	٦١,٦	١١,٢	القيمة	دول النافتا وأمريكا الجنوبية
%١٣,٢	%٩,٣	%١٧,٤	%١١,٩	%٨,٦	%١٠,٤	النسبة	
٧١٨,٩	١٩٩,٢	١٠١,٥	٨٣,٢	٦٣,٣	٨,٩	القيمة	الدول الآسيوية غير العربية
%٢٢,١	%٧,٧	%٥,٩	%٧,٧	%٨,٨	%٨,٢	النسبة	
٨٦,٦	٥١٦,٢	٢٤٧,٢	١٣٥,٤	٩٢,٨	٢٦,٠	القيمة	البلدان الأخرى
%٢,٧	%١٩,٩	%١٤,٣	%١٢,٦	%١٣,٠	%٢٤,٠	النسبة	
٣٢٥٩,٤	٢٥٩٠,٣	١٧٢٥,٨	١٠٧٤,٥	٧١٦,٠	١٠٨,٢	القيمة	إجمالي الصادرات

المصدر: البيانات والنسب حسب من:

- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)"، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.

- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، "التقرير السنوي ٢٠٠١"، العدد ٣٨، نيسان ٢٠٠٢.

Abstract

Determinants Of Jordanian Foreign Trade

1973-2000

by

Khaled M. Al-Sawai'e

Supervisor

Dr. Bashir Kh. Zubi

This study deals with the determinants of Jordanian foreign trade during the period 1973-2000. It aims at analyzing the trade balance as well as showing the characteristics of the export and import sectors in respect of commodity structure, the geographical distribution, the economy liberalization and the different trade conventions. In addition, it shows the effect of exports on the growth of Jordanian economy and, also, estimates the exports and imports function on the macro and micro levels by using Fully-Modified OLS in the estimation. This method is one of co-integration estimation ways. This study is distinguished by using this method which is used for the first time in this field of studies about Jordanian trade. This method is known by its ability to solve the autocorrelation problem and coefficients bias.

Through this method, the elasticity of the price and income exports as well as the elasticity of exchange rate has been measured on both the macro and micro levels. The case is the same regarding the imports. Furthermore the effect of devaluation on exports and imports has been shown.

Certain recommendations have been produced through this study. For example, taking interest in Jordan industry, improving the quality of

products to create a competition, increasing the aspect of Arab economic cooperation, speeding up the implementation of the Arab Free Market convention to expand the markets for Jordanian exports and to expand industries related to phosphate and potash, as well as developing the national awareness towards the consumption of local products.